

دور بريطانيا في خلق الصراع الثقافي

في جنوب السودان

١٨٩٩ - ١٩٤٧

د. زكي البحيري

أستاذ مساعد التاريخ الحديث والمعاصر

قسم المواد الاجتماعية - شعبة التاريخ

كلية التربية - جامعة المنصورة

دور بريطانيا فى خلق الصراع الثقافى فى جنوب السودان ١٨٩٩ - ١٩٤٧

الموضوع الذى نقدمه يعالج الجذور التاريخية والثقافية لمشكلة جنوب السودان، ويعرض للظروف الطبيعية والبشرية للجنوب . ويتحدث عن الكشوف الجغرافية، وعمليات تجارة الرق فى القرن التاسع عشر، ثم يبين دور مصر فى كشف وتحضر السودان بما فى ذلك جنوبه .

وتعالج الورقة التوزيع القبلى للجنوب، وأهم القبائل الجنوبية خاصة الدنكا، والنوير، والشلك، والزاندى .

وتحدث الموضوع عن السياسة الجنوبية التى بدأت فى عهد الحكم الثنائى عام ١٨٩٩ ، حيث قامت إرساليات تبشيرية أوربية وأمريكية بالعمل فى الحركة التبشيرية فى جنوب السودان .

وتتحدث الورقة عن أن الاستعماريين نظروا إلى الإسلام والعروبة باعتبارهما خطرا على نشاطهم، وتحدث لورد كتشنر عن ضرورة طرد العروبة والإسلام من جنوب السودان، وفى عام ١٩٠٥ يعلن لورد كرومر عن ميلاد " السياسة الجنوبية " التى كانت تهدف إلى إحلال اللغة الإنجليزية أو اللغات المحلية الجنوبية محل اللغة العربية، ووجهت حكومة السودان التعليمات إلى حكام المراكز والأقاليم بطرد التجار العرب الشماليين أو الجلاية من الجنوب .

وتناقش الورقة سياسة حكومة السودان لفصل الجنوب، فأعلنت قانون المناطق المقفلة ١٩٢٢، واعطت الحكومة تعليمات لحكام المراكز لترحيل السكان العرب المسلمين إلى الشمال، وتغيير ملابس الجنوبيين من عربية إلى أوربية كما دعت إلى استخدام اللغة الإنجليزية بدلا من اللغة العربية، ولقد أثبت مؤتمر جوبا عام ١٩٤٧ فشل السياسة الجنوبية، كما أكد أن الشمال والجنوب لابد أن يكونا بلدا واحدا .

Britain's Role In the Creation Of Cultural Conflict In The Southern Sudan (1899 – 1947)

This study focuses on the historical and cultural roots of the Southern Sudan question, the natural and racial conditions in the south, as well as geographical discoveries and the slave trade in the Southern Sudan during the nineteenth century. The Egyptian role in the discovery and modernizing of the Sudan and its south is also investigated .

Here we study the distribution of the southern tribes such as Dinka, Shillak, and Zandy, etc. We also discuss the southern policy, which started after the condominium rule. During this time foreign missionaries were involved in preaching Christianity and teaching the English Language. Here we discuss how imperialists looked at Islam and Arab culture as threats. In 1905, for instance Lord Kitchner said that it was necessary to drive Arabs and Moslems out of the Sudan . Lord Cromer announced the birth of "the southern policy". which aimed to replace Arabic with English or local languages. All the Governors General of the Sudan instructed their officials in the south to send northern Arabs out of the Sudan . however, the southern policy failed to separate the south from the rest of the Sudan.

مدخل

يمتد جنوب السودان من خط عرض ١٠° شمالاً، حتى شمال بحيرة البرت في أوغندا جنوباً، ومساحته تبلغ ما يقرب من ربع مليون ميل مربع؛ أي حوالى ربع مساحة السودان بكامله، ويقع معظم الجنوب داخل إطار المنطقة الاستوائية، وتختلف كمية الأمطار الساقطة عليه من عام إلى آخر؛ بل وتختلف أيضاً من منطقة إلى أخرى فكمية الأمطار الساقطة هناك تتراوح بين ٤٠٠ ملمتر في ربك في أعالي النيل، و ١٦٠٠م عند خط تقسيم المياه بين النيل والكونغو و ٢٢٠٠م على جبال إيماتونج .

وينقسم الجنوب إلى إقليمين رئيسيين هما : إقليم الفيضان والإقليم الاستوائى، ويقع القسم الشمالى من مديرية أعالي النيل ضمن منطقة الأعشاب الممطرة السائدة فى السودان الأوسط، أما إقليم الفيضان فيتألف من مراعى فسيحة ومستنقعات، وتنتشر فى الإقليم الاستوائى الأدغال والمستنقعات والسدود فى وسط مياه الأنهار المنحدرة على سفوح خط تقسيم المياه، وتستمر حتى تبلغ الوادى تجاه الشمال، وأهم النباتات المنتشرة هى نباتات البردى التى تجعل الملاحة عسيرة، وتضع فاصلاً بين الشمال والجنوب، وأدت هذه الطبيعة الجغرافية إلى إيجاد بيئة تصعب الحياة فيها لتعدد أنماط الحياة بين الزراعة المتقلية، والرعى، والصيد؛ وهى نشاطات إنتاجية كفاية وغير متطورة. (١)

وفى جنوب السودان ثلاث مديريات هى بحر الغزال، وأعالي النيل، والمديرية الاستوائية، ولا يتوفر عن تاريخ تلك المناطق قبل وصول القوات المصرية عام ١٨٢٠م سوى معلومات قليلة. وقد جاء الاهتمام بالجنوب مع الاهتمام بمنابع النيل ومحاولة استكشافها، وخلال فترة وجود أسرة الفونج فى سنار كانت قبائل بحر الغزال والمديرية الاستوائية تعيش فى حالة من الفوضى، وكانت الزاندى تشق طريقها نحو الشمال، وكانت قبائل الدنكا تتوسع بدورها ولم يحل دون استمرار ذلك سوء مجىء التوسع المصرى فى السودان؛ حيث خضعت مناطق الجنوب لأول مرة لسلطة حكومة واحدة تحكم الشمال والجنوب. (٢)

وقامت جهود كشفية فى منطقة المنايع الجنوبية، مهدت الطريق أمام امتداد الإدارة فى مناطق جديدة، ولقد جذبت المؤلفات التى نشرها علماء الكشوف الجغرافية انتباه التجار، وفتحت البلاد أمام المؤثرات الخارجية، فقامت تجارة العبيد والعاج؛ وكانت تجارة العبيد قديمة فى السودان شأنها فى ذلك شأن بقاع أخرى من العالم ومنها أوروبا (٣). ولم يقر الإسلام العبودية؛ بل إن موقف الإسلام من العبودية شبيه بموقف المسيحية، فقد حرم استعباد المسلم للمسلم، وناشد المسلمين أن يحسنوا معاملة مواليمهم. وكانت تجارة العبيد محدودة أول الأمر ولكن البحث عن العاج واستخدام العبيد بوصفها أداة لدفع أجور الجنود، وزيادة طلب المستعمرين

الأوربيين على العبيد لاستخدامهم فى المزارع الجديدة قد شجع على استخدام القوة بعد أن غدت الوسيلة الوحيدة للتغلب على ما تصادفه هذه التجارة من مقاومة. واستخدم الأوربيون والعرب وأعوانهم العنف، واتبعوا أقصى التدابير، وهو الأمر الذى يكشف زيف الادعاء بأن العرب أو أبناء الشمال وحدهم هم الذين اشتغلوا بهذه التجارة المشينة، فمن المؤكد أن الأوربيين فى مقدمة المشتغلين بهذه التجارة فى أفريقيا وفى جنوب السودان^(٤).

وخلال الفترة الأخيرة من الحكم المصرى التركى المنتهية عام ١٨٨٤، قامت الجمعيات التبشيرية الأوربية بنشاط تبشيرى فى الجنوب، توقف خلال حكم المهديين الذى امتد من عام ١٨٨٤ وحتى عام ١٨٩٨، وبعد إعادة فتح السودان استعادت الإرساليات التبشيرية نشاطها، وقد شجعت الإدارة ذلك، حتى أن كتشنر أول حاكم عام للسودان يذكر أنه "إذا لم تستطع القوى المسيحية أن تركز نفسها فى إفريقيا فإن المسلمين العرب على ما اعتقد سوف يصلوا إلى وسط القارة"^(٥).

ولم تكن عملية نشر المسيحية فى الجنوب مسألة سهلة، فقد كان الجنوبيون من الوثنيين أو من المسلمين يرفضون كل قادمة ويهجرون كل جديد ويشكون فى كل غاز. وقد حاول المسلمون الجنوبيون المنتشرون حول بحر العرب وعند مناطق الالتقاء بين كردفان وأعالى النيل، وحول النيل الأبيض التمسك بدينهم، ولذلك حدثت عند وصول البعثة الكاثوليكية فى سنواتها الأولى (١٩٠٥ - ١٩٠٧) مشاكل كثيرة لرجال البعثة التبشيرية نتيجة لصد الجنوبيين والمسلمين واعراضهم، الأمر الذى اضطرهم لإغلاق الكنائس التى شيدها، وقرروا العودة إلى بلادهم لولا أن الحاكم الإنجليزى طالبهم بالتريث، ووعدهم بالقضاء على المقاومة الإسلامية، وبدأت الحملات الإرهابية توجه إلى المسلمين وتروعهم وتخرّب بيوتهم ومساجدهم، وتطردهم من قرأهم ومدنهم^(٦).

وبالرغم من أن عمل الجمعيات التبشيرية - نظريا - هو السعى لنشر الحضارة بين القبائل الوثنية فى المقام الأول، ونشر المسيحية بينها فى المقام الثانى، فإن هذه الجمعيات قد جعلت من عملية نشر المسيحية هدفها الرئيسى بدون أن تقلل من اهتمامها بالتعليم حسب الخطط التى تتراءى للقائمين عليها، وبدون مراعاة لمصالح السودان جنوبه أو شماله^(٧).

والحقيقة أننا نجد أن العروبة والأفريقية تمتزجان فى الأقاليم الشمالية امتزاجا تاما حتى يستحيل التمييز بينهما نظريا؛ فيشعر السكان أنهم عرب وأفريقيين فى آن واحد، وبدرجة متساوية بدون أن يثير ذلك فى نفوسهم أى تناقض، أما مناطق الجنوب فتعد مختلفة وظلت العناصر الزنجية تقطن الجنوب الأسود حتى أثناء الحكم المصرى، وظل الجنوب معزولا عن القوى والعوامل الخلاقة للإسلام والعروبة،

ذلك لأنه حتى الذين تداخلوا مع العرب أو دخلوا الإسلام من الجنوبيين كانوا محتاجين إلى عدة أجيال لكي يستوعبوا الثقافة العربية^(٨).

ويقسم علماء الأجناس سكان الجنوب السودانى إلى ثلاث مجموعات هى:

أ- **النيليون :** ويشكلون قبائل الدنكا، والنوير، والشلك، والأنوك، وغالبا ما يستقرون في مديرتي بحر الغزال وأعلى النيل، وكل قبيلة منهم تنفرع إلى قبائل فرعية، ويعتمد النيليون في حياتهم على الزراعة أو تربية الماشية حسب الظروف الطبيعية، وتمدهم الماشية بالألبان والجلود ومواد الوقود؛ وهي وسيلة لدفع مهرور الزواج، وفي اعتقادهم أن لبعض الماشية اتصال بالأشباح وبرواح الأسلاف. وإذا كانت الدنكا تعد أكثر القبائل النيلية تحضرا فإن النوير أشدها مراسا، أما الأنوك فإن الجانب الأكبر منهم يقيم في أثيوبيا، وفي مناطق الجنوب المجاورة للحدود السودانية معها.

ب- **النيليون الحاميون :** ويتألفون من المورلي، والديدينجا، والبويا، والتوباسا، واللاتوكا، ويقيم معظمهم في المديريات الاستوائية؛ وهم كالأنوك لا يعيشون في السودان وحده بل تعيش أقسام منهم في أوغندا وكينيا .

ج- **القبائل السودانية :** وتتألف من كثير من القبائل الصغيرة الحجم التي تسكن المناطق الغربية والجنوبية من جنوب السودان وأهمها الأزاندى.

وهناك قبائل أخرى مثل بالي، ومندارى، وانياجورا، وفاجولو، ومورو، ولولوبا، وهي خليط من المجموعات النيلية، والحامية والسودانية خاصة في أقصى الجنوب، وعلى الحدود مع أوغندا .

والملاحظة الجديرة بالتنويه هي أن هذه القبائل جميعا لم تنشأ في الجنوب، ولا هي تقضى حياتها كلها فيه فيرى " سليجمان " أن الشلك جاءوا من شرقي بحيرة فيكتوريا، ويرى الأستاذ "وسترمان" أنهم حلوا بإقليمهم الحالي قرب نهاية القرن الخامس عشر الميلادي، ومن المعتقد أن الدنكا قدموا من منطقة البحيرات العظمى في شرق أفريقيا، بينما جاء الأزاندى من وسط أفريقيا خلال القرن التاسع عشر، في حين جاء السودانيون من المناطق المجاورة لبحيرة تشاد في القرن السابع عشر، وبذا فليس لهذه القبائل أن يزعم أبناؤها أنهم هم سكان السودان الأصليين إلا بقدر ما يحق ذلك للقبائل العربية التي هاجرت إلى الشمال^(٩).

ولقد تركت تجارة العبيد أثارا قوية في أذهان الجنوبيين رغم انقضاء عهود الاستبعاد، حيث خلقت تلك التجارة المقيتة شعورا من الكراهية وعدم الثقة من جانب القبائل الجنوبية نحو الشماليين^(١٠).

وحرص الإنجليز على تذكير الجنوبيين فى كل مناسبة بما فعله الشماليون نحوهم من ضروب الاستبعاد فى عهود الاسترقاق، وكان لما لاقاه الجنوبيون فى العهود السابقة ومنها المهدية أثره على شكهم فى كل أت جديد^(١١)، لكن الإنجليز تجاهلوا دور الأوروبيين فى عملية الاسترقاق، وعلى كل حال فقد كانت عملية إخضاع قبائل الجنوب للإدارة الحكومية مسألة صعبة للغاية بسبب ذلك الشعور بالشك وعدم الثقة .

ماذا تعنى عملية الصراع الثقافى فى الجنوب؟

الحقيقة أن الصراع الثقافى الذى كان ينمو تدريجيا فى جنوب السودان كان صراعا بين ثقافتين مختلفتين - إضافة لثقافة الجنوبيين ولغاتهم المحلية - أولهما: ثقافة عربية إسلامية، وثانيهما: ثقافة مسيحية أجنبية (لغتها الإنجليزية)، أما بالنسبة للثقافة العربية الإسلامية فقد كانت تتقدم فى الجنوب بشكل طبيعى، خاصة فى المناطق الجنوبية المجاورة للمديرىات العربية الشمالية مثل قبائل الدنكا، والقبائل الجنوبية القاطنة حول بحر العرب، حيث جرت فى مناطق التماس عمليات طبيعية من تبادل المنافع، والمتاجرة، والرعى، والتنقل، مما ساعد على انتشار اللغة العربية، والديانة الإسلامية، كما قامت علاقات زواج وتداخل عديدة، وقامت العلاقات نفسها مع قبائل جنوبية أخرى نظرا لتواجد التجار والموظفين من العرب الشماليين العاملين فى داخل الجنوب، ولقد كان وراء انتشار الثقافة الأجنبية والديانة المسيحية، واستعمال اللغة الإنجليزية دور العناصر البريطانية فى الإدارة الجنوبية، وعمل الأعداد الكبيرة من المبشرين الغربيين الذين أقاموا الكنائس، والمدارس التبشيرية .

إرهاصات السياسة الجنوبية :

لقد كان المستوى الاقتصادى فى مناطق الجنوب بدائيا، والملكية قبلية، والإنتاج يكاد يكفى حاجات الاستهلاك الضرورى، والعقائد الدينية ترتبط بالنظام القبلى، فخلافاً لأن أهالى الجنوب كانوا يؤمنون بقوة الإله الأعظم خالق الكون كما كانوا يعتقدون فى أرواح الأسلاف وفى قوة وأثر الزعيم الروحى للقبيلة ذات العلاقة بالحياة الأخرى والحياة الدنيا، ولذلك كانت له "زعامة" على الأرض ومن عليها^(١٢). وقد كان سكان السودان عند قدوم الحكم عام ١٨٩٩ الثانى فى الأغلب أميين ووثنيين، وبعيدون عن العالم المتمدين .

وبإعادة فتح السودان نشط العمل التبشيرى فى مناطق الجنوب الوثنية؛ فتم إنشاء مدرستين لارسالية أباء فيرونا الكاثوليكى فى أعالى النيل فى كل من ديت ووك ولال، وتم فتح مدرستين أخريين فى مدينى "واو" و"كيانجو" فى المديرية نفسها عام ١٩٠٥، كما فتحت مدرسة فى المديرية الاستوائية عام ١٩١٣. وبدأت الإرسالية الإنجيلية الأمريكية عملها عام ١٩٠٢ فى تل دوليب فى أعالى النيل،

وقامت الإرسالية المتحدة للسودان بإنشاء مدرسة داخلية للبنين في كل من "بالويز"، و"وروم"، كما أقامت مدرسة مشتركة في "ميلوت" في عام ١٩١٣. وقامت جمعية مبشرى الكنيسة الإنجيلية الإنجليزية بإنشاء أول مدرسة لها في "بور" ١٩٠٥، كما أنشأت مدرسة أخرى في "مالك" عام ١٩٠٦، ثم ثالثة في "ياي" عام ١٩١٧. واقتصرت مدارس الأدغال (داخل الغابات) على المستوى الابتدائي، وقليل منها كان مهنيا ونادرا ما كانت المدارس ترقى للمستوى الثانوى . وكان تركيز مدارس التبشير على تعليم الطلاب القراءة والكتابة ، وخاصة قراءة الكتاب المقدس، وتعليم الدين المسيحي، ولقد انتقلت المدارس من التعليم باللغة العربية إلى التعليم باللغات المحلية أو اللغة الإنجليزية^(١٣). ومما لا شك فيه أن انتقال المدارس والتلاميذ للتعليم من لغة إلى أخرى كان يحدث نقلة لغوية وثقافية ومعلوماتية كما كان يحدث ارتباطا، واضطرابا وتقلقا؛ بل وصراعا ثقافيا لدى الطلاب، فهم غير مدركين للثقافة المناسبة لهم، وللعلم والمعرفة التي تفيدهم، بل ولا حتى للدين الذي يعتقدون فيه، فالإسلام يسمح لهم بتعدد الزوجات والمسيحية لا تسمح، لكن الإسلام مرتبط في أذهانهم - نتيجة للتعليم التبشيري - بتجارة العبيد، واللغة العربية تربطهم بالعرب الشماليين والتجار العرب "الجلابة"، والمسيحية تربطهم بالثقافة والمجتمعات الغربية والكنيسة الغربية

التنافس التبشيري في جنوب السودان :

ونظرا لأن حركة التبشير في الجنوب كانت في الواقع مقدمة لهجمة استعمارية غربية، لذلك تبارت كل جمعية تبشيرية - أيا كان مصدرها - لإيجاد مجال لنشاطها فتم تقسيم الجنوب إلى مناطق تبشيرية متعددة، وتم تخصيص منطقة لكل جمعية تبشيرية .

وكان أطفال مدارس التبشير يدرسون مواد دراسية موجهة؛ فمثلا كانوا يدرسون في مادة الجغرافيا أن " نهر النيل طويل يحمل الثروة والماء من أوغندا وجنوب السودان المحرومتين من خيره ويصب في مصر المتمتعة بخيراته "، كذلك كان تلاميذ مدارس التبشير يدرسون مادة التاريخ التي كانت تكرس عوامل الاختلاف والانفصال بين شمال وجنوب السودان، ففي أحد كتب التاريخ كانت توجد العناوين الآتية: " الغزو المصرى لجنوب السودان "، و " فتح المهدي لجنوب السودان "، وكانت توجد في الكتاب نفسه صور لها أهداف عنصرية ودينية وانفصالية مثل؛ " صورة تمثل عشرة من السودانيين الجنوبيين العراة، مقيدتين بسلاسل يحيط بهم سور من الحبال أمسكه أربعة من الشماليين بيدهم الكرابيج، وكتب تحت الصورة (إلى سوق العبيد)، وصور أخرى لسوداني من الشمال يرتدى عمامة، ويبدو كبراج ينهال به على زنجى جنوبى راكعا تحت قدميه يصرخ ويستجد رافعا ذراعيه إلى السماء ويد قسيس تمسك بالشمالي من قفاه ويجذبه بعيدا عن قريبته. وكان الطلاب الجنوبيون يدرسون تاريخ أوربا وحضارتها، ولا

يدرسون تاريخ مصر والسودان وحضارتهما خاصة الحضارة المصرية القديمة التى كان لها علاقة قوية بحضارة بلاد النوبة والسودان الشمالى، وكانت دراسة هؤلاء الطلاب فى مدارس التبشير تعطى صورة مشوهة عن الإسلام، كما كانت مليئة بالأحقاد، ومركزة على الجوانب السلبية فى تاريخ المسلمين^(١٤).

ولقد اختلفت مناهج الإرساليات فكان لكل إرسالية مناهجها، ودورها، واهتماماتها اللغوية والدينية والسياسية^(١٥)، وهو الأمر الذى ساعد أيضا على عدم التماثل والتمازج الحضارى بين أبناء الجنوب؛ بل وساعد على اتساع الهوة بين جنوب السودان وشماله .

ولما قامت الحرب العالمية الأولى خشيت الإدارة البريطانية من وجود المبشرين النمساويين والألمان فأمرت بخروجهم خوفا على استقرار مناطق النفوذ الإنجليزى، على الرغم من أن هؤلاء المبشرين لم يكن لهم أى نشاط سياسى، فتم إغلاق عددٌ من الإرساليات. وخلال الحرب العالمية الثانية وقبلها رأت بريطانيا ضرورة خروج مبشرى الكنيسة الكاثوليكية من الإيطاليين، لأسباب سياسية وكذلك لاتجاه إيطاليا للتحالف مع ألمانيا، فاعلقت كثير من الإرساليات الإيطالية^(١٦)، وهو الأمر الذى ساعد على فشل سياسة التعليم المعتمدة على المدارس التبشيرية، والدينية والثقافية لدى الجنوبيين، وإلى إيقاف البرامج التعليمية فى مناطق الجنوب المنكوبة بتعدد السياسات وتغيرها، لقد أضرت تلك السياسات المتغيرة بالتوجهات الثقافية فى المناطق الجنوبية، وساد التباين والصراع الثقافى بين أبناء الجنوب أنفسهم .

وبالنسبة لمسألة تقسيم مناطق الجنوب لعمليات التبشير المسيحية بين الإرساليات المختلفة ، فقد تم تخصيص مناطق لكل إرسالية على حدة حسب ثقافتها، ومذهبها الدينى فى عام ١٩١٥ على النحو الآتى :-

- ١- مناطق مديرية أعالي النيل وجنوب غرب السودان، وأهم مراكز النشاط فيها؛ فى مدن أويل، ولو، راجا، ريفينى، ديت، وك، لال، وخصصت تلك المنطقة لإرسالية أباء فيرونا التابعة للبابوية فى روما ومذهبها كاثوليكي، ومعظم قساوستها ومبشرها من الإيطاليين والألمان والنمساويين .
- ٢- مناطق جنوب شرق السودان، والمجاورة لاثيوبيا، وأوغندا، وكينيا، وأهم مراكزها بور، رومبك، جوبا، يامبيا، وكانت مناطق نشاط لجمعية مبشرى الكنيسة الإنجليزىة التى كانت تتبع المذهب الإنجليكانى .
- ٣- مناطق نفوذ الإرسالية الأمريكية الإنجيلية (الإرسالية البرسبتارية المتحدة) وكانت تمتد شمال مناطق نفوذ جمعية مبشرى الكنيسة الإنجليزىة على الحدود الشرقية للجنوب ناحية الحدود الحبشية .

٤- مناطق جبال النوبة، وكانت مخصصة للإرسالية الأسترالية النيوزلندية، وتتبع المذهب البروتستانتي.

٥- وكانت الإرسالية الداخلية للسودان تعمل في نطاق أقصى شمال مناطق جنوب السودان؛ وهي تلك المناطق المجاورة لانتشار القبائل العربية، وهي إرسالية تشرف عليها كنيسة السودان الشمالي، ومذهبها الديني أرثوذكسي.

٦- وخصصت المناطق الجنوبية لجبال النوبة للنشاط التبشيري لأباء "ميل هيل".

٧- وتركت المناطق المجاورة للحدود الأوغندية ومركزها "توريت" مفتوحة لكل الإرساليات المسيحية أيا كان مذهبها ومصدرها^(١٧).

كيفية مواجهة العروبة والإسلام :

ومنذ البداية كان الاستعماريون الأوروبيون ينظرون للإسلام والعروبة بوصفهما خطرا دائما يهدد استقرار النظم التي أقاموها، والتي يريدون إقامتها، وتحدث لورد كيتشنر قبل إعادة فتح السودان عن ضرورة طرد العروبة والإسلام من المناطق الأفريقية؛ حيث جاء في مذكرته المؤرخة في سبتمبر عام ١٨٩٢ أنه " إذا لم تقبض القوى المسيحية على ناصية الأمور في أفريقيا فاعتقد أن العرب سيخطون هذه الخطوة، وسوف يصبح لهم مركز في وسط القارة، يستطيعون من خلاله طرد كافة التأثيرات الحضارية إلى الساحل، وعندئذ ستقع البلاد في وهدة العبودية وسوء الحكم كما يحدث في السودان الآن " ^(١٨)، وذلك يدل على أن التأثيرات العربية الإسلامية لغة ودينا كانت تنتقل إلى جنوب السودان على نحو طبيعي، وأن القوى الغربية هي التي أعاققت استمرارية سيادة هذا التأثير الطبيعي.

ويشرح اللورد كرومر المعتمد البريطاني في مصر عام ١٩٠٤ في تقريره السنوي، السياسة البريطانية لحركة التبشير في جنوب السودان فيذكر " أن سكان هذا القسم وثنيون كلهم لم يروا أحدا من المسيحيين إلا قريبا، واتصالهم بالمسلمين يذكرهم بفظائع الدراويش والنخاسين العرب"، وكتب حاكم عام السودان "سير ريجنالد ونجت" في تقريره لنفس العام عن تقدم أعمال التبشير في جنوب السودان، كما كتب في عام ١٩٠٤ نفسه إلى حاكم مديرية بحر الغزال بأنه "لا يجوز تدريس اللغة العربية لغير المسلمين، وبأن اللغة الإنجليزية ينبغي أن تكون هي لغة التعليم"، وجدير بالذكر أنه بالرغم من أن سياسة الحكومة قد تركزت حول تدريس اللغة الإنجليزية واللغات المحلية الجنوبية فإن اللغة العربية ظلت أداة التعامل بين المستويات الدنيا من رجال الإدارة وبين التجار، وقد ساعد وجود قوات الجيش المكونة من العرب الشماليين على استمرارها^(١٩).

وفى عام ١٩٠٥ أعلن لورد كرومر عن ميلاد " السياسة الجنوبية "، وذلك فى رده على حاكم السودان العام بخصوص تعليم الجنوبيين بلغاتهم الأصلية فذكر له: " دع الأمور تسير، ثم تولى الاختيار بعد ذلك، وبالرغم من أن سياستك الحالية تبدو مقنعة فى الوقت الحاضر لكنها ستتوقف عند نقطة خطيرة، وعليك وقتها أن تختار بين العربية والقرآن، أو بين الإنجليزية والإنجيل، وإذا قام المبشرون الإنجليز بتحمل تبعاتهم فى هذا الشأن فسوف يحلون لك المشكلة ". وقد أرسل كرومر إلى جمعية الكنيسة الإنجليزية Missionary Church Society يبلغها بأن قسما كبيرا من مناطق جنوب السودان قد تم تخصيصه لها، وطلب منها إرسال مبشريها^(٢٠).

ومن الملفت للنظر أنه منذ بداية حركة التعليم والتبشير فى جنوب السودان، رأى بعض رجال الإرساليات التبشيرية أن تكون اللغة العربية هى لغة التعليم؛ لأنهم وجدوا أن هذه اللغة هى " لغة تفاهم Lingua Franca " يمكن استخدامها فى التعليم بدون تجشم متاعب خلق لغة عامة جديدة، ولأن التعليم بالعربية كان سيضمن إقبال الجنوبيين على مدارسهم التبشيرية أول الأمر اعتقادا منهم بأن التعليم بهذه اللغة سيتيح لهم فرصا أكبر للالتحاق بالوظائف الحكومية؛ حيث كانت العربية هى الأكثر استخداما وقتها^(٢١). وهذا هو السر فى أن السياسة الجنوبية فيما بعد جعلت الوظائف الإدارية قاصرة على من يتعلم اللغة الإنجليزية.

وفى عام ١٩١٠ انتقلت منطقة " حاجز اللادو " على الحدود السودانية الجنوبية مع الكنفو رسميا من إدارة حكومة الكونغو إلى إدارة حكومة السودان، وفكرت الدوائر الحكومية السودانية فى أنها إما أن تبقى على أوضاع تلك المنطقة الجديدة على ما كانت عليه تحت الحكم البلجيكى بما فى ذلك الإبقاء على يوم الأحد كيوم للعطلة الرسمية الأسبوعية، وإما أن تتبع سياسة جديدة هناك. وكان المبشرون يتطلعون إلى هذه المنطقة راغبين فى إبعاد تأثير السودانيين العرب الشماليين عن تلك المنطقة التى تم ضمها حديثا، وبأن يستمر يوم العطلة الأسبوعية هو الأحد، ولقد كتب السير ريجنالد وينجت إلى حاكم مديرية منجالا - المجاورة لمناطق حاجز اللادو - مبديا تعاطفه مع رغبات المبشرين خاصة فى منطقة حاجز اللادو، وكان " وينجت " مدفوعا فى تعاطفه هذا لما كان معروفا عنه من كونه مسيحيا متشددا، تأثر بالاستقبال الطيب الذى لقيته المسيحية فى أوغنده، ومن ثم كان راغبا فى العمل على منع انتشار الإسلام فى مناطق جنوب السودان الوثنية الواسعة .

وعلى كل حال فبعد ضم منطقة " حاجز اللادو " لم تكن وجهات نظر حكام الأقاليم الجنوبية مع فكرة الإبقاء على يوم الأحد بوصفه يوما للعطلة الرسمية منذ البداية فيكتب مستر Owen حاكم " منجالا " معلقا على ذلك قائلا: " إن المسلمين المتعصبين الموجود دائما عدد منهم بين الضباط (فى قوات الجيش فى الجنوب)،

ربما يكون فيهم الأئمة ورجال كل فرقة سودانية سوف يسببون المتاعب إذا اشتغلوا يوم الجمعة " (٢٢).

ولما كان وجود قوات الجيش من الشماليين المسلمين عقبة كبيرة في سبيل تنفيذ سياسة بريطانيا في الجنوب، اقترح " أوين " على السير " وينجت " في ٢٩ مارس عام ١٩١١ القيام بتشكيل فرقة من الجنوبيين ضباطها من الإنجليز حتى يمكن التخلص من القوات الشمالية في تلك الجهات، ومن ثم يمكن اتخاذ الخطوات اللازمة لإيجاد عدد كبير من المسيحيين يمكن ربطهم بأوغندا ويكونوا في الوقت نفسه حاجزا يمنع انتشار الإسلام في الجنوب . وقد وافق " وينجت "، على خطة " أوين " وقاموا بعملية تجنيد للجنوبيين وتشكيل " الفرقة الاستوائية " التي أمكنها أن تحل محل الكتائب الشمالية التي غادر آخر جنودها منجلا في جنوب السودان في ٧ ديسمبر عام ١٩١٧ ، ومن ثم أمكن الاعتراف بعد شهر واحد من ذلك التاريخ بيوم الأحد بوصفه عطلة رسمية في جميع أنحاء الجنوب (٢٣).

على صعيد آخر كان الجنوب مجالا حيويا للنشاط التجارى للشماليين العرب أو من كانوا يسمون بالجلابة، وهذا أقلق السلطات البريطانية لسببين؛ أولهما: رغبة تلك السلطات في محو الوجود العربى في الجنوب لم يكن من الممكن توفير تجار جنوبيين على الفور لكي يحلوا محل الجلابة العرب - وثانيهما: أن وجود هؤلاء الجلابة كان يساعد على استمرار العلاقات بين الشمال والجنوب، واستمرار استخدام اللغة العربية، وذلك يتعارض مع المخططات الاستعمارية تجاه الجنوب؛ لذلك فإن أساقفة الكنائس التبشيرية كانوا يديرون المناقشات ويوجهون حكومة السودان لتشجيع عقد الصفقات التجارية مع أبناء الجنوب مع استخدام اللغة الإنجليزية في عقد تلك الصفقات التجارية، وتفضيل خريجي مدارس التبشير عند التقدم للوظائف حتى يعم استخدام اللغة الإنجليزية، ولقد كان يحدث عجز أحيانا في هيئة التدريس بالمدراس التبشيرية فكانت جمعيات التبشير تستكمل ذلك العجز بالاستعانة بالمدرسين المتحدثين باللغة الإنجليزية من أوغندا لربط أبناء الجنوب بوسط أفريقيا وبالمتحدثين باللغة الإنجليزية بدلا من الارتباط بالشماليين العرب (٢٤).

ولكى يربط الأنجليز جنوب السودان أيضا بمستعمرات وسط أفريقيا فرضت سلطاتهم على الطلاب الذين ينهون تعليمهم في جنوب السودان أن يتوجهوا إلى كلية Makerere في أوغندا (٢٥). بدلا من الذهاب إلى كلية غوردون في الخرطوم .

لقد قرر المستعمرون الإنجليز كسب جولة الصراع الحضارى والثقافى بين العروبة والإسلام من جانب والإنجليزية والمسيحية من جانب آخر على جميع مستويات الصراع، ولقد ساعد على أن تكون نتيجة تلك الجولة من الصراع لصالح المستعمرين الإنجليز ومن في معيبتهم؛ تفوقهم الحضارى والثقافى والتكنولوجى والاقتصادى .

نحو سياسة فعلية لفصل الجنوب :

خلال الثورة المصرية عام ١٩١٩ خشيت بريطانيا أن تنتقل المؤثرات الفكرية والثورية المصرية إلى مناطق جنوب السودان فضلا عن شماله، وتوضح واحدة من المذكرات المقدمة للجنة ملنر - الذى جاء لتقصي الحقائق فى مصر والسودان عقب انتهاء الثورة - أن هدف السياسة البريطانية هو عزل المديرية الجنوبية عن المؤثرات الإسلامية إلى أبعد حد ممكن، فلا يستخدم هناك مأمير من المصريين، ولا موظفين سودانيين شماليين، وقررت أن يكون يوم الأحد هو يوم العطلة الأسبوعية بدلا من الجمعة، كما اقترحت فى مذكرة أخرى موجهة إلى اللورد ملنر " فكرة إنشاء نظام حكم لا مركزى فى السودان يهدف إلى فصل الأقاليم الزنجية الجنوبية عن المناطق العربية، وتمضى تلك المذكرة فى بيان الحدود التى من الممكن إقامتها بين مناطق الشمال ومناطق الجنوب، وأن " خطا يمتد من الشرق إلى الغرب محاذيا نهر السوبات ثم النيل الأبيض وبحر الجبل؛ قد يكون بداية حسنة لوضع حدود فاصلة، وتوضح مذكرة ثالثة موجهة إلى اللورد ملنر كذلك فكرة دمج الأقاليم الزنجية مع الممتلكات البريطانية فى أوغندا وشرق أفريقيا^(٢٦).

ولقد أوصى " ملنر " فى تقريره ببعض المفاهيم التى تعكس - السياسة الجنوبية المدير تنفيذا فى جنوب السودان فى المستقبل - السياسة المنادية بفصل جنوب البلاد عن شمالها، وينطق بهذا المعنى نص تقرير ملنر الذى جاء فيه : " ... أما السودان فمقسم بين العرب والسود، وفى كل من هذين الجنسين الكبيرين أجناس وقبائل يختلف بعضها عن بعض اختلافا عظيما، ويضاد بعضها بعضا كثيرا " ^(٢٧).

وكان من المتعذر على رجال الإدارة التفاهم مع القبائل الجنوبية بسبب جهلهم بطبيعة تلك القبائل وبطرق حياتها وتقاليدها ولغاتها، ولذلك فإن المسئولين عن الإدارة الجنوبية أعدوا سياسة مؤداها بعث اللغات المحلية بهدف فهم لغة وطبيعة تلك القبائل، مع خلق نطاقات قبلية ولغوية بعيدة عن مصر وشمال السودان وعن الإسلام واللغة العربية، فأوفدت الحكومة جماعة من العلماء الإنجليز الذين اهتموا وتخصصوا فى القبائل الجنوبية وأجناسها ولغاتها، ومن هؤلاء العلماء C.G. Seligman وزوجته؛ حيث زار جبال النوبة وقبائل البجة وقبائل الكبابيش العربية، كما زارا قبائل البارى وغيرها فى جنوب السودان خلال عامى ١٩٢١ و ١٩٢٢، وقد تبعهما بعد ذلك بفترة وجيزة إيفانز بريشارد E.E. Evans Pritchard الذى عمل سنوات عديدة بين قبائل جنوب بحر الغزال؛ مثل الزاندى، والنوير، والإنجسنا Ingassana، وقد أفاد هؤلاء السياسة الجنوبية بوضع أمهات الكتب فى تاريخ القبائل الجنوبية وعناصرها ولغاتها، مما خدم الإداريين فى معاملة هذه القبائل ^(٢٨).

ولما تطورت السياسة الجنوبية على نحو أكثر وضوحا خاصة بعد مجيء لجنة ملنر وبالتحديد بعد ١٩٢١ أصبح حكام الأقاليم الجنوبية الثلاثة (بحر الغزال وأعلى النيل ومنجلا) لا يحضرون اجتماعات حكام الأقاليم الشمالية بالخرطوم، وأصبح يعقد لهم اجتماع خاص في الجنوب، وفي عام ١٩٢٢ صدرت لائحة جوازات السفر التي منعت التصريح لأي شخص بالوجود في بعض المناطق إلا بإذن السلطات الإدارية، وفي ٢ سبتمبر ١٩٢٢ صدر "قانون المناطق المغلقة" الذي أغلقت بموجبه الأقاليم الجنوبية، وأصبح دخولها محرما إلا لمن يحمل تصريحاً خاصاً يحصل عليه من حاكم الإقليم أو من السكرتير الإداري (وزير داخلية السودان)، وكان من حق السلطات المانحة لهذا التصريح إلغاؤه بدون إبداء الأسباب، وقد خول هذا القانون لحاكم عام السودان، أو من ينوب عنه حق إعلان أى جزء من أجزاء السودان منطقة مغلقة، والحق أن قانون المناطق المغلقة الصادر عام ١٩٢٢ قد قسم المناطق المغلقة إلى قسمين، قسم كان يُحرم فيه الدخول على السودانيين الشماليين تحريماً نهائياً، أما القسم الثانى فقد تم قفله قفلاً عادياً يرجع الأمر فيه للإداريين الموجودين فى داخل الإقليم أو السلطات الإدارية العليا لعموم السودان، ونص القانون أنه إذا ما انتهت مدة تصريح أى شخص أو تاجر فعليه أن يغادر المنطقة على الفور، وبناء على هذا القانون تم إقفال الإقليم الاستوائى وإقليم النيل الأعلى، وإقليم منجلا ومنطقة السوبات ومركز بيبور وكل إقليم جبال النوبة وبعض مناطق أخرى حددها القانون ^(٢٩). ولقد كان الهدف من إصدار هذا القانون منع حركة الأخذ والعطاء والانتقال بين المديریات التى تنتشر فيها القبائل العربية المسلمة فى الشمال والمناطق الجنوبية التى يدين أهلها بالوثنية أو المسيحية، والتى تتحدث اللغة الإنجليزية أو تتعامل بلغاتها المحلية، لقد خططت السلطات الإدارية الجنوبية لفصل المناطق الجنوبية وصبغها بصبغة وثقافة جديدة محلية أو أوروبية مخالفة للثقافة العربية، وبمعنى آخر كانت تلك السياسة تهدف إلى إبعاد الجماعات والقبائل المصرية والسودانية التى كان لها تأثير فى مناطق الجنوب، والحقيقة أن الهدف لم يكن هو مجرد منع الشماليين من التدفق إلى مناطق الجنوب، ولكنه كان يتمثل أيضاً فى منع صعود الجنوبيين إلى مناطق الشمال، حيث تتوفر فى الشمال بعض فرص العمل، لقد انحصرت خطة الإدارة فى غلق السودان الجنوبى، وخلق ثقافة خاصة به محلية إنجليزية مسيحية .

ولقد صدر بعد ذلك " قانون تصاريح التجارة " فى عام ١٩٢٥ وكان ينص على أنه "لا يجب أن يقوم أى فرد بخلاف الأفراد المحليين بالتجارة فى المناطق الجنوبية إلا بتصريح خاص من السكرتير الإدارى أو من حكام الأقاليم المحددة فى نص القانون ^(٣٠). وطبيعى أن الغرض الظاهر والخفى من وراء إصدار هذا القانون هو وضع سلسلة من القيود والمعوقات أمام قيام أى ارتباط بين الجنوب والشمال فيما يتصل بحركة التجارة، ولما لم يحقق هذا القانون الهدف المرجو من

ورائه أصدرت الإدارة عام ١٩٢٨، قانون آخر لتصاريح التجارة جعل القيود الموضوعية على حركة التجارة بين الشمال والجنوب أكثر ضيقاً وصرامة، فمنع هذا القانون أى تواجد للتجار العرب فى الجنوب إلا فى حالات نادرة جداً وبتصريح خاص، وقد وضع القانون عقوبات رادعة على كل مخالف له، فالبند الرابع منه ينص على " أن أى شخص يخالف شروط التصاريح يعرض نفسه للمحاكمة والسجن لمدة ستة شهور، أو غرامة تصل إلى ١٠٠ جنية مصرى أو بالغاء التصريح، أو بأكثر من عقوبة من هذه العقوبات "، وبموجب هذا القانون لم يكن من حق أى من السكان المحليين أن يتاجر فى بضائع خلاف البضائع المحلية ما عدا العاج إلا بتصريح خاص^(٣١).

ولكى تستبعد الإدارة أى مديرين من العرب الشماليين فى الجنوب حاولت تقوية السلطات القبلية الجنوبية، وطبقت نظام الحكم غير المباشر، واجهدت نفسها لى توفر رؤساء محليين من بين القبائل الجنوبية^(٣٢). وبلا شك فإن منع وجود مديرين أو كبار موظفين من العرب فى الجنوب كان يساعد على تحقيق سياسة الفصل الثقافى والعنصرى .

لقد كان الهدف الأساسى للسياسة الجنوبية هو استبعاد الوجود العربى، ومنع استخدام اللغة العربية، فبعد إصدار قانون المناطق المقفلة ١٩٢٢، وقانون تصاريح التجارة ١٩٢٢، عقدت الإدارة البريطانية فى الجنوب "مؤتمر الرجاف" لشئون اللغة ١٩٢٨م، وحضره ممثلو جمعيات التبشير فى أوغندا والكونغو والمعهد الدولى للغات والثقافة الأفريقية؛ حيث وضع هذا المؤتمر أسس تنمية اللغات المحلية واستخدام اللغة الإنجليزية، واختار ستة لغات محلية لى تصبح هى لغات التعليم فى المراحل الأولى وهى لغات الدنكا والبارى والنوير واللاتوكا والشلك والزاندى^(٣٣).

ولقد كان الهدف النهائى لمؤتمر الرجاف هو استبعاد اللغة العربية بوصفها واحدة من لغات العمل والمخاطبة فى الجنوب، وتوجيه الجنوبيين نحو لغاتهم المحلية، واستخدام اللغة الإنجليزية فى المعاملات الرسمية؛ الأمر الذى يكرس مخطط العزل والفصل لأهالى جنوب السودان، هو ما يدفع بهم إلى أحضان الإنجليز أو الأوغنديين بدلاً من إخوانهم سكان السودان الشمالى .

ولكى يستكشف المندوب السامى البريطانى فى مصر "اللورد لويد" أحوال السودان - الجزء المهم فى جنوب وادى النيل بالنسبة للسياسة البريطانية - قام فى ١٩٢٩ بجولة فى السودان عاد بعدها للقاهرة ليكتب مذكرة سرية عما أسماه مشكلة اللغة فى المنطقة الواقعة بين خطى عرض ٤ ، ١٢ درجة شمالاً، وهى منطقة السودان الجنوبى الوثى البدائى ، وكان " لويد " يرى أنه رغم محاولات التنظيم الإدارى فى الجنوب فإنه من الضرورى إيجاد لغة عامة يتم التفاهم من

خلالها بين سكانه، وقد ساق " لويد " رأى حكومة السودان في هذا المجال؛ والذي ورد في مذكرتين أولهما: لسكرتير الإدارى للحكومة السودانية "هارولد ماکمايكل"، وثانيهما: لسكرتير إدارة المعارف . ولقد ركزت المذكرة الأولى على أن القبول باستمرار اللغة العربية في الجنوب سوف يشجع على إنتشار الإسلام، أما المذكرة الثانية فقد أشارت إلى أن اللهجة العربية أكثر إنتشارا في الجنوب، وإنها عبارة عن نوع من " الرطانة الغامضة "، التى لا تصلح للاتصال والتعامل بين الحكام والمحكومين، ويقترح سكرتير المعارف العمل على تشجيع الموظفين الإنجليز وغيرهم على دراسة اللغات المحلية، وذلك بإعطائهم دورات قصيرة لمعرفة قواعد هذه اللغات، كما يقترح استخدام اللغة الإنجليزية في المناطق التى لا يمكن فيها استخدام اللغات المحلية، وبعد أن يعرض " لويد " للمذكرتين السابقتين يستخلص فكرة مؤداها أن "من المرغوب فيه، ولأسباب سياسية وتعليمية وإدارية ودينية اختفاء اللغة العربية بوصفها لغة عامة من المديريات الجنوبية " (٣٤).

ووضع " لويد " فى نهاية تقريره خطته - التى سبقتها خطوات تمهيدية واسعة - التى كانت تهدف إلى صبغ جنوب السودان بصيغة ثقافية مختلفة عن شماله، وتضمنت الخطة تشجيع الموظفين فى المديريات الجنوبية لتعلم اللغات المحلية، ومحاربة اللغة العربية والعمل على استخدام الإنجليزية، وإنشاء بعض المدارس الحكومية للمساهمة فى تعليم أهالى الجنوب، والسماح لمدارس التبشير بممارسة عملها . وعلى الرغم من أن " لويد " قد ترك منصبه وحل محله " السير برسى لورين إلا أن خطة " لا تعريب " جنوب السودان قد سارت على منوالها خاصة وأن إنجلترا كدولة مسيحية لن تشجع على انتشار الإسلام فى الجنوب - الذى كان فى نظر الإداريين الإنجليز القائمين على السياسة الجنوبية مدمرا - وعلى الرغم من الرغبة فى نشر اللغة الإنجليزية والديانة المسيحية عن طريق المدارس التبشيرية فإن هذه المدارس لم تحقق أهداف المخططات السياسية فى كينيا وأوغندا، ولذلك كان الأمل هو تجنب أخطاء تلك السياسة فى جنوب السودان، لقد أراد " لويد " والإداريون الإنجليز أن يجعلوا التعليم فى الجنوب فى يد الحكومة، وأن يظل أمام العمل التبشيري دورا تعليميا محدودا؛ وإهتماما بالخدمات الطبية ونشر الدين المسيحي وبالفعل إعتضت حكومة الخرطوم على تحميل ميزانية السودان أعباء ضخمة لايمكن تحملها ومع ذلك رأى "السير جون مافى" حاكم عام السودان وسكرتير المعارف المستر" ماثيو " بأن "من المستحيل عمليا توفير المدارس الحكومية فى جنوب السودان، فليس هناك مدرسون من غير المبشرين على إمام كاف باللهجات المحلية او بعادات الأهالى بدرجة تمكنهم من القيام بالتدريس بتلك المدارس "، وتستوعب الحكومة البريطانية وجهة نظر الخرطوم، وترسل تعليماتها إلى مصر والسودان، حيث جاء فى تلك التعليمات أنه "على ضوء التغيرات المرغوبة فى السياسة التعليمية فى جنوب السودان فإن الهدف النهائى

سيكون إنشاء مدارس حكومية مناسبة فى تلك الجهات غير أنه فى الوقت الحالى ليس أمامنا إلا الاعتماد على تعليم الإرساليات "، وبذلك أصبح على حكومة السودان الإشراف على تعليم الإرساليات فقط، وعلى مدها بالمعونات المادية المناسبة (٢٥).

وعقب وصول تعليمات لندن إلى القاهرة والخرطوم فى ٢ أكتوبر ١٩٢٩ اجتمع السير برسى لورين والسير جون مافى ، فى مدينة الإسكندرية لبحث السياسة الجنوبية واتفقا على وضع سياسة " لاتعريب الجنوب " من خلال رجال الإدارة البريطانية فى الخرطوم، وفى ١٧ ديسمبر ١٩٢٩ يكتب "مافى" خطته التى تضمنت العمل على تشغيل الموظفين من غير المسلمين فى الجنوب، أو من الجنوبيين بعد تعليمهم، وأكد على ضرورة أن يتعلم الموظفون البريطانيون معتقدات وعادات ولغات القبائل التى يديرونها، وأن يحدوا من هجرة التجار الشماليين مع وضع سياسة تعليمية يكون المدرسون فيها من البريطانيون ولكى يحبذ رجال الإدارة البريطانيين سياستهم ضد التعريب أشاروا إلى أن اللغة العربية " قد تهاوت لدرجة لاتستطيع معها أن تصبح ذات فائدة ... ، ثم إن .. سياستنا الخاصة بوضع القيود على انتشار الإسلام لا يجعل تدريس هذه اللغة محلا للبحث " (٢٦).

لقد قرر الساسة الإنجليز وضع خطة أكثر حبا تمكنهم من تنفيذ سياستهم الجنوبية التى تهدف لفصل الجنوب، والتى جرت فى الواقع إلى خلق مشاكل الصراع الثقافى، وحتى الاقتصادى بين الشماليين والجنوبيين، الأمر الذى عمق مشكلة الجنوب .

هارولد ماكمايكل والسياسة الجنوبية :

هكذا سارت السياسة البريطانية فى فصل الجنوب بمساعدة جمعيات التبشير ، واكتشف القائمون على تنفيذ السياسة الجنوبية أنها لم تكن ناجعة، وحذر البعض من ترك عملية تعليم الصغار فى يد الروم الكاثوليك لأن المبشرين كانوا يعملون على تدمير التقاليد المحلية ، ويشفق البعض من أن " التلاميذ الذين يتلقون العلم فى المدارس لن يرضوا بالعودة إلى ديارهم ومواصلة حياة القبيلة المألوفة " (٢٧).

لقد كان على وزير الداخلية السودانى " هارولد ماكمايكل " وضع مخطط السياسة الجنوبية الجديدة - بصفته المسئول التنفيذى - بشكل يعكس طموحات الساسة الإنجليز فى لندن والقاهرة والخرطوم؛ فوضع مذكرته الشهيرة المؤرخة بـ ٢٥ يناير ١٩٣٠ التى أرسل بها إلى حكام الأقاليم الجنوبية حيث جاء فيها " تقوم سياسة الحكومة فى جنوب السودان على إنشاء مجموعة من الوحدات القبلية أو العنصرية يكون لكل منها اكتفاؤه الذاتى، ويقوم كيان كل منها وتنظيمه على أساس المحافظة على العادات والتقاليد الموروثة والعرف والمعتقدات السائدة بقدر ما تسمح ضرورات التكافؤ والحكم الصالح " . وذلك يدفع إلى فصل مناطق وقبائل

جنوبية عن قبائل جنوبية أخرى، وذلك يكشف لنا عن أن التناقض والفصل لم يكن بين الشمال والجنوب فقط، ولكنه كان أيضا بين الجنوب والجنوب (أي التناقض بين القبائل الجنوبية المختلفة بسبب التباين الثقافي واللغوي)، وهو يفسر لنا السبب في عدم اتفاق الجنوبيين أنفسهم على موقف واحد بخصوص علاقاتهم بالشمال .

ودعا السكرتير الإداري في مذكرته إلى توفير العاملين من غير المتكلمين باللغة العربية في الشؤون الإدارية والفنية والكتابية، وأشار إلى أنه قد تم في بعض المناطق مثل مديرية بحر الغزال استخدام اللغة الإنجليزية كما تم تعيين عددا كبيرا من الموظفين الشبان المحليين، وأنه سيتم الاعتماد على الموظفين المحليين خاصة في الوظائف الدنيا إذا ما أمكن الإسراع في تعليم الجنوبيين (٣٨).

ودعى ماكمايكل أيضا إلى الحد من هجرة التجار الشماليين للجنوب، وإلى ضرورة أن يقوم الموظفين الإنجليز بالتعرف على عادات وتقاليده ومعتقدات ولغات الجنوبيين حتى يمكن توصيل المعلومات إليهم، والتعامل معهم، كذلك فإنه دعى إلى ضرورة استخدام اللغة الإنجليزية بدلا من اللغة العربية؛ حيث جاء في مذكرته أنه " ينبغي ملاحظة أن الحد من استخدام اللغة العربية يعد من السمات الجوهرية لسياستنا العامة " وأضاف " أن اللغة العربية ليست لغة الحاكمين أو المحكومين، ومن ثم فلا مفر من أن تتضاءل مكانتها باطراد " وأضاف قائلا : " وبايجاز فإذا كانت اللغة العربية في نظر الكثيرين من أبناء الجنوب هي اللغة الرسمية أو اللغة الشائعة فينبغي أن يعمل الجميع لتغيير هذه الفكرة بكل وسيلة ممكنة " (٣٩).

وفي جانب آخر من تلك المذكرة الضافية يشير ماكمايكل إلى ضرورة " وضع جداول دورية لتحديد مدى تزايد وتناقص عدد غير المسلمين العاملين في الحكومة، ومدى استخدامهم للغة الإنجليزية، وعدد المدارس التبشيرية وتصنيفها، وعدد المدارس الحكومية، ومقدار المبالغ المخصصة للإنفاق على التعليم ومصادره، ومدى التقدم في إصدار الكتب باللغات المحلية " (٤٠).

ورأى هارولد ماكمايكل أن من الضروري الاعتماد على استشارة المستر " تكرر " الذي عين بوصفه خبيراً للغات الجنوبية وأنيط به العمل على تطويرها، وضرورة استعمالها في أحاديث وأعمال الموظفين والإداريين، ومنع استعمال اللغة العربية قطعيًا، واستخدام اللغة الإنجليزية، بل إنه أشار بأنه يفضل حتى استخدام مترجم على استعمال اللغة العربية (٤١).

ولقد وجه وزير الداخلية مذكرته لجميع الإدارات المتصلة بتنفيذها خاصة حكام الأقاليم ومفتشى المناطق المختلفة بالجنوب، وإلى جمعيات التبشير المسيحية بكافة منابحها .

وبعد أن استلم مديرو الأقاليم الجنوبية مذكرة السكرتير الإدارى، بدأ كل منهم يرسل رده على المذكرة وتعليقه على ما جاء فيها بناء على واقع وظروف إقليمه وخصوصيته، فقد أرسل مدير بحر الغزال رسالة ذكر فيها أنه فيما يخص اللغة العربية يمكن اعتبار أن من يفهموها من الدنكا ربما يقلون عن ٥٠% وهؤلاء يتركزون فى أقصى الشمال والغرب من جنوب السودان قرب منطقتى نومل Numlel وأويل Aweil، وأن مناطق الزاندى تتكلم بالرتانة العربية، وأن ٨٥% من قوات البوليس فى بحر الغزال من الدنكاويين، والباقي من قبائل الزاندى، وأن ٦٠% من شعب الدنكا يتحدث باللغة الدنكاوية، والباقي يتكلمون باللغة العربية حسب اللهجة المحلية، وأن اللغة الإنجليزية تستخدم فى النظم والأوامر العسكرية، وبأنه يلزم استخدام مترجمين فى حالة الحديث مع غير المتكلمين باللغة العربية من الأهالى^(٤٢).

سارت سياسة مقاومة الإسلام جنبا إلى جنب مع سياسة منع استخدام اللغة العربية، فلم يسمح للمسلمين فى الجنوب بممارسة شعائهم الدينية، وتعرض سلطان قبيلة فروج " عيسى أحمد فرتاك " للفصل من وظيفته بسبب مقاومته للتعليم التبشيري، وزادت أعداد مدارس التبشير، ومن ثم زادت أعداد التلاميذ التابعين لها، وشجع المبشرون والإداريون الأهالى على اتخاذ أسماء مسيحية ومنع اتخاذ الأسماء العربية^(٤٣) مثل محمد وموسى وعلى والزبير... إلخ. كما منعوا استخدام الألفاظ العربية مثل " شيخ " أو "سلطان " أو "زعيم" واستبدلوها بألفاظ محلية مثل " بنج " لدى الدنكا، وكان على سكان القبائل الجنوبية منع ارتداء الأزياء العربية خاصة الجلاب ذات الرقبة المفتوحة مثل لباس قبائل البقارة العربية الشمالية، وفى المقابل كان من المحتم على القبائل اتخاذ الأسماء الأوربية مثل جورج، وفرنسيس، وجون... إلخ، وليس الملابس الأوربية كالقمصان ذى الكولة المفتوحة من الأمام، وكان "إذا تعذر على الجنوبيين لبس الملابس الأوربية فالأصوب أن يظلوا عرايا كما اعتادوا"، لقد كانت اجراءات السياسة الجنوبية للإنجليز مفتعلة وغير طبيعية، وبالرغم من توجيهات الإدارة وقراراتها فإن الناس كانت لا تزال (١٩٣٥) ترتدى الملابس العربية إلى حد أن أحد مفتشى مركز راجا فى الجنوب أرسل خطابا إلى "أمانويل لاجوتيس" وهو أحد وكلاء حياكة الملابس فى الجنوب يقول له فيه " على الرغم من تنبيهاتنا المتكررة فإنه لازالت هناك كميات من الملابس العربية تصنع وتلبس، ويجب أن تعلم أنه من الممنوع مستقبلا صناعة أو بيع هذه الملابس وأنه إذا لزم صناعتها فلتكن القمصان على شكل قصير (Short) وبكولة مفتوحة من الأمام، كذلك لا يجب بيع العمامة فى المستقبل، ولا يجب صنع الملابس العربية منذ اليوم على أنه أمامك مهلة حتى شهر فبراير لكى تتخلص مما لديك حاليا"، وتطبق هذه التعليمات على جميع الوكلاء الآخرين وجميع أصحاب ماكينات الحياكة^(٤٤).

ولما كان يوجد موظفون شماليون منذ البداية في إدارة الجنوب فقد أوصى ماكمايكل في مذكرته المشار إليها (١٩٣٠) بتصفية المأمير العرب العاملين بالجنوب، وبأن يحل الموظفون من أبناء الجنوب محل الكتبة والمحاسبين من الشمال، وأوصى بضرورة الإسراع في تدريب أولاد الجنوبيين على الأعمال الفنية في الزراعة والطب والأشغال للإحلال محل الشماليين^(٤٥).

وجرت المناقشات بخصوص رفع أجور الموظفين الجنوبيين، ولكن الإرساليات التبشيرية حذرت من مخاطر رفع المرتبات والأجور وأثرها السلبي على عملهم التبشيري^(٤٦)، ذلك لأنهم يرون أن المناخ المناسب لنشاطهم هو وجود طبقات فقيرة .

ولقد ترتب على توجيهات ماكمايكل تناقص عدد الموظفين الإنجليز المتكلمين باللغة العربية قبلت نسبة العاملين في السلك الإداري من غير المسلمين ٦٠% عام ١٩٣٠، وخلال الفترة التالية (١٩٣١ - ١٩٣٦) نلاحظ أنه بينما كان عدد الإداريين العاملين في الجنوب ٦٦ موظفا سنة ١٩٣١ (كان ٥٢ منهم من غير المسلمين أي ٧٩%) فإن هذا العدد قد تناقص إلى ٥٢ موظفا فقط (كان منهم ٤٣ من غير المسلمين أي ٨٣%)، وخلال الفترة نفسها تزايد عدد الكتبة العاملين في الجنوب من غير المسلمين من ١٣٦ كاتباً سنة ١٩٣١ إلى ١٤٨ كاتباً سنة ١٩٣٦؛ حيث زادت نسبتهم خلال الفترة نفسها من ٤٨% للعام الأول إلى ٥٧% للعام الأخير، وكذلك زادت نسبة العاملين من غير المسلمين في الأعمال الفنية من ٣٧% سنة ١٩٣١ إلى ٤٨% سنة ١٩٣٢ ثم هبطت إلى ٤١% سنة ١٩٣٦^(٤٧) نتيجة عدم تمكن الإدارة البريطانية من تحويل جميع الوظائف في الجنوب للجنوبيين والإنجليز يرجع إلى عدم توفر الموظفين المؤهلين خاصة من أهالي الجنوب - لانخفاض عدد خريجي المدارس الإرسالية - بالمقارنة إلى الوظائف المطلوبة في الجنوب خاصة الفنية منها، ولا شك أن الأزمة الاقتصادية العالمية قد أثرت على السودان وميزانيته في الشمال والجنوب، وهو أدى إلى تقليص النشاط التعليمي الحكومي والتبشيري في الجنوب، إضافة إلى الآثار السلبية الناتجة عن استبعاد مبشرى الكنيسة من الطليان والألمان .

وعلى كل حال فإن السياسة الإنجليز قد حققوا جزءاً مهماً من مخططاتهم للسياسة الجنوبية فلقد زادت أعداد مدارس التبشير ومن ثم عدد الطلاب التابعين لها بدرجة كبيرة، ففي حين أنه لم يكن يوجد هناك مدارس خارجية، أو ما كان يسمى بمدارس الأدغال بالجنوب سنة ١٩٢٦ نجد أن تلك المدارس قد انتشرت حتى بلغ عددها ١٨٩ مدرسة سنة ١٩٣٢ ثم زاد العدد بعد ذلك إلى ٣٩٣ مدرسة سنة ١٩٣٦، كذلك فإن عدد المدارس الأولية للبنين الذي لم يتعد ٤ مدارس سنة ١٩٢٦ زاد إلى ٣٨ مدرسة سنة ١٩٣٦، وبينما لم تكن هناك مدارس أولية للبنات حتى

١٩٣١ نجد أن عددها قد بلغ ١٧ مدرسة سنة ١٩٣٦، وفى نفس العام بلغ عدد المدارس الوسطى للبنات ٣ مدارس^(٤٨).

وبالطبع فإنه قد ترتب على زيادة أعداد المدارس والطلاب الدارسين بالجنوب أن زادت نفقات الحكومة السودانية على التعليم، كما زاد تدعيمها المالى للتعليم التبشيري من ٧٩٢٥ جنيها مصريا سنة ١٩٣٠ إلى ١٠٠٣٥ جنيها سنة ١٩٣٦^(٤٩).

وعلى صعيد آخر ركز السكرتير الإدارى على ضرورة إنقاص عدد التجار الشماليين البرامج لمنع وجودهم فى الجنوب نهائيا، ولذلك أصدر تعليماته بعدم منح تصاريح للتجار العرب لممارسة نشاطهم إلا للضرورة .

وينادى ماكماكل بضرورة " اتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بتشجيع التجار اليونانيين والسوريين (المسيحيين) ليحلوا محل الجلاية (العرب المسلمين) " ^(٥٠).

وعندما يصدر مدير بحر الغزال تعليماته إلى مفتش مركز راجا بخصوص السياسة الجنوبية يكون رد الأخير أنه سوف يشجع على نشأة تجار محليين من الجنوبيين أنفسهم وذلك بمحاولة اقراضهم بعض المبالغ المالية من إدارة المركز مع المشاركة فى الأرباح الناتجة، ولو أن هذا التوجة قد لا تكون جدواه كبيرة بسبب قلة الخبرة لدى الجنوبيين^(٥١).

وقدمت السلطات الجنوبية كل التسهيلات الممكنة لترحيل تجار الشمال، وكان إذا حدث أن تردد بعضهم عن الرحيل كانت تصدر التعليمات الفورية بترحيلهم، وفى عام ١٩٣٥ يكتب مدير بحر الغزال إلى السكرتير الإدارى يخبره أنه "على الرغم من أن هذا لم يحسن الوضع القائم بدرجة كبيرة، لأن إجراءات إلغاء تصاريح التجار السابقين غير ممكنة بسبب أن الجزء الأكبر من تجارة المديرية كلها فى يد العرب الذين إذا تم استبعادهم جملة واحدة فلن يتوفر من التجار المحليين من يحلوا محلهم، ويشير مدير بحر الغزال على السكرتير الإدارى بأن تتم عملية ترحيل التجار تدريجيا على أن يقوم المفتشون بإبداء بعض الحجج والمبررات التى يمكن الرد بها على الأطراف المعنية بالأمر، خاصة التجار والمتقنين الشماليين بالخرطوم، ونيه مدير بحر الغزال على مفتش مركز راجا عند تجهيز وأعداد تجار الشمال للرحيل بأن تؤخذ أسماؤهم، وأسماء القبائل التى ينتمون إليها، وعدد المرافقين لهم، ومقدار المساعدات المالية التى تلزمهم عند الرحيل، وتوقعاتهم بقبول عملية السفر، مع ذكر بعض المبررات - الحقيقية أو المُختلقة - مثل القول بأن " المتجر خال " أو أن البضائع غير كافية أو أن " التاجر شخصية رديئة " ^(٥٢).

وبدأت عملية ترحيل وأحيانا طرد التجار الجنوبيين من مناطق السودان الجنوبي قبل صدور مذكرة السكرتير الإداري عام ١٩٣٠، ولكن صدور تلك المذكرة قد ساعد على تسريع عملية الترحيل فعدد التجار الشماليين في الجنوب في ١٩٢٧ كان ٧٩٣ تاجرا إنخفض إلى ٦٣٢ في مايو ١٩٣٠؛ أى بعد صدور مذكرة السكرتير الإداري بحوالى ستة شهور ، ثم تناقص هذا العدد إلى ٤٦٦ تاجرا في ٣١ مارس ١٩٣٢ وإلى ٤١١ في ٣١ مارس ١٩٣٦^(٥٣).

لقد كانت العلاقات والاختلاط بين القبائل العربية الشمالية والقبائل الجنوبية كبيرا في مناطق بحر العرب خاصة بين قبائل البقارة وبعض القبائل النيلية مثل قبائل بانداء، ودنجو، وكريشى، وفروج، وبنانجولى، وتوجويو، ولذلك فإن السلطات الإدارية البريطانية في السودان - بمناسبة تنفيذ السياسة الجنوبية - قامت بنقل السكان المخلطين (الذين جاءوا من تزاوج عناصر عربية بعناصر زنجية) في المناطق حول كفيانكجي في غرب الجنوب، والمناطق الممتدة جنوبى الطريق من راجا حتى كفيانكجي، وتم ترحيل الجنوبيين بعيدا عن العرب، بحيث لم يعد يعيش أحد من أبناء الجنوب في المنطقة الواقعة شمال نهر "جور" بأكثر من عشرة أميال، أى أن بحر العرب قد أصبح حاجزا بين قبائل دارفور العربية، والقبائل الزنجية الجنوبية، وتم إخلاء كفيانكجي تماما، كما تم نقل المركز الإداري وهدم الثكنات العسكرية والدكاكين وتدمير المباني وحرق مسجد المدينة، كذلك تم إخلاء مدينة راجا، وابعاد قبائل الفلاتا إلى دارفور، وتم منع أى تزاوج أو اختلاط بين سكان دارفور وقبائل الدنكا الجنوبية، وأصبح نظام المرور متوقفا ولا يحدث إلا طبقا لتصاريف مرور خاصة^(٥٤).

الصراع الثقافي والعنصرى هو المحصلة :

ولقد حدث نوع من الحيرة والتمزق لدى السكان الجنوبيين في تلك المناطق، فقد يسمى بعض الأهالي بأسماء عربية، فى حين يسمى البعض الآخر بأسماء مسيحية أجنبية أوربية فى الوقت الذى كان معظم الأهالي يسمون أسماء وثنيه محلية أفريقية، حتى أن بعض الأسماء كان يحمل طابع عهدين أو أكثر، عهد تأثر بالعرب ولغتهم، وعهد آخر تأثر بالمسيحية فنجد بعض الأسماء مزيجا من أسماء مسيحية ومسلمة مثل، ألفونس رايح، ريتشارد مبروك، وإدون عبد الله، وفرنسيس حسن إلخ^(٥٥).

ويرتبط بذلك أن بعض الجنوبيين الذين كانوا قد دخلوا الإسلام وانسجموا مع ثقافته اضطروا نتيجة السياسة الجنوبية الصارمة إلى ترك الإسلام ودخول المسيحية؛ وهو الأمر الذى ترتب عليه حدوث التقليل الثقافى والنفسى لدى الجنوبيين والصراع الثقافى وانتقال الخضوع والولاء .

ولقد حاول رجال الكنيسة بطرق متعددة الوصول إلى مكانة واحترام كبيرين لدى السكان الجنوبيين من خلال جهود كبيرة تم بذلها، فالبعثات التبشيرية لم تهتم فقط بنشر الدين المسيحى، بل إنها تدخلت تدخلًا واسعًا فى حياة الزنجى، وحاولت الأخذ بيده وإرشاده إلى تعلم الحرف التى تدر عليه الرزق والدخل فكانت تعلمهم الزراعة، وأعمال الحرف والصناعة فى ورش النجارة والميكانيكا، كما علمتهم صناعة الأثاث، ولكن هؤلاء الجنوبيين كانوا يعانون من ضالة مرتباتهم . وكانت توجد لدى الكنائس الكبيرة فى المناطق الأهلة بالسكان آلة سينمائية تعرض عليهم أفلاما معينة، كما توفرت المكتبات ودور الحضانة والمستشفيات لعلاج المرضى، وكان المبشرون يذهبون إلى بيوت الأهالى لمعالجتهم كما كانت تذهب "الأخوات المبشرات " إلى محل إقامة النساء الحوامل ليساعدنهن فى الولادة، وكانت الجمعيات التبشيرية تخصص مرتبًا فى بعض الأحيان للتلاميذ، وكان القسس يزورون المرضى، ويشاركون الناس فى حفلاتهم ويتشبهون بهم ويجلسون معهم عرايا ويمرحون معهم، ولقد سيطر رجال الكنيسة بهذه المعاملة الحسنة على قلوب الجنوبيين^(٥٦).

وفى مواجهة حركة التبشير المسعورة فى الجنوب كان من الممكن أن ينشط الزعماء المسلمون الشماليون وأن يقوموا بحركة تبشير إسلامى تقيد من تجربة الكنيسة وأسلوبها، ولكن زعيمى الطائفتين الكبيرتين، السيد عبد الرحمن المهدي، زعيم الطائفة المهدية، والسيد على الميرغنى، زعيم الطائفة الميرغنية قد انشغلا بالمشروعات الزراعية التى ألهاهم بها الإنجليز عن المشاركة فى دور وطنى وتبشيري كانا من الممكن أن يقوموا به^(٥٧)، ومع ذلك قامت مبادرات تبشيرية من بعض رجال الدين أمثال الشيخ محمد القرشى الأمين ود الزين .

وبعد قيام ثورة سنة ١٩٢٤ فى البلاد، ومقتل السردار السير لى ستاك حاكم عام السودان، وما ترتب عليه من رد فعل عنيف من قبل السلطات البريطانية تجاه الوطنيين تمثل فى إعدام بعض قياداتهم، وسجن العديد منهم، وتكميم الأفواه، واستعمال وسائل الكبت والإرهاب، وكاد هذا الجو يذهب بأمل المتقنين السودانيين فى إيقاد جذوة الحركة الوطنية مرة أخرى، ولم يجد المتقنون متنفسًا لهم سوى الاشتراك فى أندية الخريجين والجمعيات الأدبية، وخلال هذا الوقت زاد تأثر السودانيين بالحركة الثقافية فى مصر مما زاد من قوة الوعي، فمهد ذلك فى مجمله لظهور فكر جديد يختلف عن الاتجاهات الطائفية والقبلية، وأدى إلى ظهور مؤتمر الخريجين عام ١٩٤٢ باعتباره مؤسسة وطنية تعبر عن جموع الشعب السودانى، حيث نادى المؤتمر بقيام دولة السودان المستقلة التى تضم سكان الشمال وأبناء الجنوب على السواء، وربما بالاتحاد مع مصر، مما أزعج السلطات البريطانية التى كانت تراهن على فصل جنوب السودان^(٥٨).

ويمكننا تكشف سياسات الإنجليز ومواقفهم من قضية الجنوب في الأربعينيات من متابعة ما كان يدور في جلسات الحاكم العام، وكان أعضاء هذا المجلس كلهم من الإنجليز تقريباً، ففي جلسة المجلس المنعقدة في ٢ فبراير ١٩٤٤، يقرر المجتمعون بأن أهل الجنوب إنما يصلحون للمسيحية لا للإسلام^(٥٩). وهم بذلك يتجاهلون أن الإسلام دين بسيط قريب من طبيعة الزنجي، ويسمح بتعدد الزوجات، وهذا غير مباح حسب الديانة المسيحية، خاصة وأن الجنوبيين يميلون إلى تعدد الزوجات وكثرة الإنجاب، ولذلك كان بالإمكان أن نجد رجلاً جنوبياً معلقاً الصليب على صدره وله أكثر من عشر زوجات .

ولقد تجاهل رجال الإدارة أن الذي يقدم الإسلام للعناصر الزنجية رجل سوداني أسود أيضاً، وربما من الزوج، يتزوج معهم ويحيا حياة مماثلة لهم، ويبادلهم عروض التجارة، وشتى أنواع التعاون الحياتية التي تجرى بين أبناء جنس واحد^(٦٠). وهذا ما لم يكن الأوربي على استعداد لفعله بهذه البساطة.

وحاولت السلطات البريطانية من جانبها تشويه صورة المصريين أمام السودانيين، وتشويه صورة السودانيين الشماليين أمام إخوانهم من أبناء الجنوب، لقد علموهم أن القادمين من الشمال هم دائماً إما غازون أو جلافة (تجار الرقيق) . ولذلك ليس بغريب أنه بينما يفتح الباب على مصراعيه لجميع جمعيات التبشير من شتى أنحاء الغرب المسيحي فإن هذا الباب يوصد أمام كفاح الحكومة المصرية والأمير عمر طوسون باشا من أجل إنشاء مسجد إسلامي واحد في جوبا^(٦١).

لقد مارست الإرساليات المسيحية سياسة منظمة أحياناً، وعشوائية أحياناً أخرى، ومن المؤسف حقاً أنه لا السكرتير الإداري لحكومة السودان ولا رجال الإدارة الجنوبية كانوا على علم فعلي بالنشاط التبشيري ولذلك نجد السكرتير الإداري يشير في جلسة ٢ فبراير ١٩٤٤ إلى أن من " واجبنا (أعضاء مجلس الحاكم العام) وضع مشروع محدد للانتشار أمام المبشرين وإكراههم على إعطائنا بياناً واضحاً لسياساتهم في المستقبل" ^(٦٢).

ويشير المستر " ديفس " (مدير أعالي النيل) أن مديريته " في حاجة إلى تعليم أولى على نطاق واسع ، وأنه لم يتخرج من مدارس التبشير النوع الصالح من المدرسين" ^(٦٣).

وأشار المستر " روز فير " مدير المعارف بأن أرقام مدارس الأحرار (الغابات) كانت مضللة لأن الأعداد التي كان يرسل بها رجال الجمعيات التبشيرية اشتملت على كثير من المدارس التي ليس لها فائدة عملية^(٦٤).

وأشار المستر كامبل مدير كردفان في جلسة الحاكم العام نفسها في ٢ فبراير ١٩٤٤ أنه يعتقد دائماً " أن اللغة الإنجليزية هي أصلح أساس للتعليم في الجنوب "

ولكن عندما استمع إلى الآراء التى قيلت عن الحاجة الملحة إنتشار التعليم يقول : لقد ساورنى العجب" إن كان فى الإمكان الجمع بين اللغتين الإنجليزية والعربية، ولكى يمكن الإسراع فى نشر التعليم ربما دعت الضرورة إلى استعمال اللغة العربية فى بعض أجزاء الجنوب ... "

ويقول المستر إنجلس " إنه يعتقد دائما أنه لابد من أساس دينى للتعليم، وأن المسيحية خير ديانة تعطى للجنوب" (٦٥).

ولعلنا نلاحظ من خلال متابعة سياسة الإدارة والتبشير فى جنوب السودان منذ بداية القرن وحتى قرب منتصفه أنه لم تتجح مدارس التبشير وسياسات إنعاش اللغات المحلية واستخدام اللغة الإنجليزية فى إزالة وجود اللغة والثقافة العربية نهائيا، ومع ذلك فإن هوية اهالى الجنوب عند منتصف هذا القرن قد تغيرت بالفعل، وهو ما ظهر أثره فى الأحداث الآتية .

فشل السياسة الجنوبية مع بقاء الصراع الثقافى

والمتابع لتطور الأحداث التاريخية وتأثيرها، يلاحظ أنه بعد عقد معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا، وما ترتب عليها من عودة الجيش المصرى والموظفين إلى السودان، بدأت تجوب السودان شمالا وجنوبا أفكار ورؤى وطموحات جديدة، لأن أثر الثقافة المصرية العربية فى السودان لا يمكن تجاهله، وهو الأمر الذى كان له انعكاسه على تكوين مؤتمر الخريجين ذلك المؤتمر الذى قدم ١٩٤٢ النقد الشديد للسياسة الجنوبية فى مذكرته المقدمة إلى السكرتير الإدارى ١٩٤٢؛ حيث طالب المؤتمر بإلغاء قيود التجار وقوانين المناطق المقفلة، وإبطال دفع إعانات لمدارس التبشير، وتوحيد مناهج التعليم فى شمال السودان وجنوبه (٦٦).

وعندما تم تشكيل المجلس الاستشارى فى عام ١٩٤٣ ضم ممثلى السودان الشمالى فقط وكان هذا من تدبير حاكم عام السودان والسياسيين الإنجليز، وكان الهدف هو تكريس فكرة فصل السودان الشمالى عن السودان الجنوبى الزنجى المسيحى أو الوثنى (٦٧).

ولما اتضح أن السياسة الجنوبية فاشلة بدأ الإداريون الإنجليز يبدون ترجعا عنها ففى ١٦ ديسمبر ١٩٤٦، أرسل السكرتير الإدارى لحكومة السودان "روبرتسون" مذكرة إلى مديرى المديريات أوضح فيها أنه قد ثبت أنه لن يكون من الممكن عمليا تنفيذ الخطط التى وضعت لتحسين المواصلات بين جنوب السودان وشرق أفريقيا وتطوير التجارة بينهما، وأن الواجب هو تنمية التجارة بين جنوب السودان وشماله، وإزالة عوامل الانفصال بينهما، وطلب السكرتير الإدارى

في الأربعينيات من مديري المديریات ومفتشى المراكز أن يوافوه بوجهات نظرهم عن تنفيذ السياسة الجنوبية^(٦٨).

والواقع أن ردود المديرين والمفتشين كانت متفقة مع وجهة نظر السكرتير الإداري في نبذ السياسة الجنوبية، حيث أكد مفتش منطقة رومبك "مستر أ. هـ. تايتنجيل" أن "مستقبل الجنوب ينبغي أن يرتبط بمستقبل الشمال" ودعا إلى الاهتمام بالتنمية الاقتصادية في إطار السودان عامة، ونبه إلى ضرورة أن تكون اللغة العربية إحدى اللغات التي يتعلمها تلاميذ المدارس الثانوية^(٦٩).

ولقد كان موقف نائب حاكم بحر الغزال هو ضرورة الموافقة على "الارتباط بالشمال وأنه لا بد من التقاء القسمين معا ليؤلغا بلدا واحدا" ودعى إلى ضرورة إزالة المعوقات أمام حركة الانتقال بين الشمال والجنوب.

ويحمل مدير المديرية الإستوائية مستر ب. ف. ماروود الرؤى نفسها، ففي مذكرته المؤرخة بـ ٢٣ ديسمبر ١٩٤٦ الموجهة إلى حاكم بحر الغزال يقول^(٧٠) "إبنى لا أعتبر فصل السودان وضمه للأقاليم المجاورة سياسة عملية تخدم مصالح الجنوبيين .. ولابد لي من التسليم بأن التطورات الأخيرة في السودان وشرق أفريقيا قد أفنعتني بأنه ليس من الممكن الآن ضم مديريات السودان الجنوبية إلى البلاد المتاخمة جنوبا". واستطرد في نفس المذكرة قائلا: "إننا لا يمكن أن نقوم ستارا حديديا أو حاجزا جمرانيا بيننا وبين الشمال (العربي المسلم)"^(٧١).

ويظهر الاتجاه نفسه في مذكرة ج. هـ. ث. ويلسون مفتش إقليم نهر جور الموجهة إلى مديرية واو في ٢ يناير ١٩٤٧ ما نصه: "لقد أتمنا بالتعاون مع مصر احتلال السودان كله وأدرنا أموره بوصفه دولة واحدة حتى الآن، واعتقد أن أفضل مستقبل يمكن أن نهينه للجنوب هو الاتحاد الفيدرالي مع الشمال على أساس المساواة". ويستطرد مستر ويلسون في مذكرته قائلا: "فإذا ما قررنا أن السودان لن ينقسم إلى جزئين أصبح على حكومة السودان أن تبذل كل جهد ممكن لتضمن أن يكون أبناء الجنوب على درجة من الوعي السياسي، والاستعداد للوقوف على قدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية في السودان المستقبل مع أبناء الشمال".^(٧٢)

وتؤكد لنا مذكرة مستر أوين التي وجهها إلى حاكم المديرية الإستوائية في ٥ يناير ١٩٤٧ مدى التراجع الواضح عن السياسة الجنوبية التي نادى في الأساس بفصل الجنوب عن الشمال حيث يقول في مذكرته إنه فيما يتصل بالتعليم "يجب أن يبقى النظام الأساسي موحدا حتى مستوى التعليم الثانوي، وذلك باستخدام اللغة المحلية واللغة الإنجليزية، ولكن أفضل أن يبدأ في المرحلة الثانوية تدريس اللغة العربية بوصفها مادة من المواد الدراسية"، ويرى مستر أوين أن اتجاه أبناء الجنوب للدراسة بعد المرحلة الثانوية يجب أن يكون في الخرطوم حيث كلية

غوردون . ويستطرد قائلا: " إنه لا بد من الكف عما قد يثير الشك بأن هناك تفرقة (بين الشمال والجنوب) على أساس الدين، فهذه التفرقة كانت موجودة فى الماضى بالفعل ، إن لم يكن بالقول، وإذا أبدت أى مدينة أو قرية رغبتها فى إقامة مسجد أو خلوه فلا يجوز منعها من ذلك ... والواقع أنى لا أخشى أن يسود الإسلام فى الجنوب فنحن لا نجد أثرا مذكورا للإسلام بين سكان راجا ... " فى جنوب السودان، ويستطرد أوين قائلا إننى على ثقة أننا إذا اتخذنا الضمانات سنجد " أن الجنوب عندما يبلغ أشده سوف يتمسك بالتراث الإنجليزى، والعقيدة البريطانية (المسيحية) وهما خير ما يمكن أن نمنحه إياه" (٧٢).

ومن الواضح هنا أن تراجعاً كبيراً قد حدث للسياسة الجنوبية تلك السياسة التى أقرتها مخططات المستعمر البريطانى فى لندن ومصر والخرطوم وجوبا، وقام على تنفيذها الإداريون خاصة وزراء الداخلية بشكل جدى بدءاً من هارولد ماكمايكل، وفى إطار التراجع عن السياسة الجنوبية أكد المستر أوين على ضرورة عودة اللغة العربية للجنوب تلك اللغة التى كان محرماً وجودها فى الجنوب نهائياً، والتى شكلت شبحاً مخيفاً لرجال الإدارة خلال عقد الثلاثينيات من القرن العشرين .

ويذكر السكرتير الإدارى لحكومة السودان فى مذكرته المؤرخة فى ١٦ ديسمبر ١٩٤٦: " أن سياسة حكومة السودان تجاه الجنوب تقوم على مراعاة أن شعوب جنوب السودان شعوب زنجية أفريقية، غير أن العوامل الجغرافية والاقتصادية تعمل متضافرة على الربط بين هذه الشعوب وبين تطور مقبل لبلاد الشرق الأوسط، وشمال السودان الذى تسوده النزعة العربية" (٧٤).

وفى تطور آخر للأوضاع الجنوبية عقد مؤتمر فى جوبا لدراسة التطور السياسى فى جنوب السودان فى يونيه ١٩٤٧، حيث اشترك فيه عدد من الجنوبيين فضلاً عن رجال الإدارة من مديرى المديريات الجنوبية وبعض السكرتيريين العامين (الوزراء)، إضافة إلى ممثلى السودان الشمالى من كبار رجال الحكومة، ودارت المناقشات التى مهدت للمؤتمر ومناقشات المؤتمر ذاته حول مستقبل جنوب السودان وعلاقته بالشمال، وسياساته الاقتصادية، والتعليمية، بما فى ذلك اللغة والثقافة والاتجاهات الدينية والروحية . ودور أهالى جنوب السودان فى إدارة شئونهم (٧٥).

وجاء فى مقدمة أعمال المؤتمر عن التطور السياسى فى جنوب السودان على لسان رئيس هذا المؤتمر المستر ج.و. روبرتسون وزير الداخلية " أن سياسة حكومة السودان تجاه الجنوب هى التسليم بأن شعوب جنوب السودان شعوب أفريقية زنجية بغير شك ، لكن العوامل الجغرافية والاقتصادية تعمل على الربط بينها وبين الشرق الأوسط والعرب المقيمين فى السودان الشمالى بروابط لا تنفصم" (٧٦).

ولقد قرر الحاضرون في الاجتماع التمهيدى للمؤتمر التوصية بإلغاء "لائحة تصاريح التجارة" إذا ما توفرت الظروف المناسبة، ولقد سبق أن أكد الحاضرون في المؤتمر الإدارى للسودان أن "لائحة تصاريح التجارة" تشكل عقبة كأداء في طريق توحيد السودان^(٧٧).

وخلال مؤتمر جوبا تحدث أحد الزعماء الجنوبيين وهو "بوث ديو" وذكر الحاضرين بضرورة دراسة اللغة العربية في جنوب السودان وقال: "إنه لا ينبغي أن يتأخر إدخال اللغة العربية إلى المدارس حتى يتاح لتلاميذ الجنوب اللحاق بأبناء الشمال^(٧٨)".

ومن جانبه أكد المستر ماروود (مدير الإستوائية) - في المؤتمر نفسه - أن مدارس التبشير لا يمكن التعويل عليها بشكل نهائى في تعليم أبناء الجنوب وقال "أن إدارة التربية (في حكومة السودان) أخذت تمارس خلال السنوات العشر الأخيرة إشرافا متزايدا على مدارس التبشير، وأن مفتشى التربية خصصوا جانبا كبيرا من وقتهم وجهدهم للعمل مع المسؤولين عن تلك المدارس حتى يضمنوا أن تكون مناهجها ومستوياتها قريبة من مثيلاتها في الشمال في أقرب وقت مستطاع^(٧٩)".

لقد كانت عملية ترك مسئولية تعليم الفتية الصغار في الجنوب وإرشادهم في يد فئة من المُعْرِضِينَ جريمة كبرى في حق الوطن السودانى، ولهذا أصدرت الحكومة السودانية قرارا بضم جميع مدارس التبشير إلى وزارة المعارف ولو أن ذلك جاء متأخرا^(٨٠).

وعن مسألة الدراسة العالية بعد المستوى الثانوى أكد رئيس المؤتمر ووزير الداخلية على ضرورة منع الطلاب الجنوبيين من الذهاب إلى أوغندا للدراسة، وأن عليهم أن يتوجهوا بعد ذلك إلى كلية غوردون في الخرطوم^(٨١).

وعن ممارسة العمل السياسى والتعبير النيابى لأبناء الجنوب تفاوتت الآراء ما بين مناد بتكوين مجلس نيابى لجنوب السودان ومناد آخر بأن يكون ممثلو السودان الجنوبى جزءا ومكونا أساسيا للبرلمان يضم كل سكان السودان شمالا وجنوبا .

وكان من رأى الزعيم القبلى الجنوبى السيد "بوث ديو" أن الواجب فى هذا المجال إرسال مندوبين أو نواب يمثلون الجنوبيين الى الجمعية التشريعية (الهيئة البرلمانية التى كانت تتشكل فى السودان فى هذا الوقت) لكى يعبروا عن مشاكل الجنوب، ويساهموا فى تقرير مصير السودان بكامله ووضع التشريعات المناسبة له، ورفض بوث ديو الفكرة التى طرحها البعض ومؤداها تكوين مجلس استشارى خاص بجنوب السودان، وكان من رأيه أن مثل هذه الخطوة يمكن أن تؤدى إلى " الانفصال بين الشمال والجنوب ". ومن الواضح أن اتجاه بوث ديو يخالف وجهات

نظر بعض من زعماء الجنوب، وكذا بعض الإداريين الجنوبيين الإنجليز، فالمستر أوين كان مع فكرة إنشاء " برلمان للجنوب يتألف من الجنوبيين أنفسهم " ولا يندمج مع الشمال إلا فيما بعد عندما تسنح الفرصة لذلك ^(٨٢).

خاتمة :

كانت الإدارة البريطانية للسودان قد عازمت منذ بداية الحكم الثنائى لتنفيذ مخططاتها لفصل جنوب السودان عن طريق سياستها الجنوبية، وسبلها المتعددة لنشر حركة التبشير المسيحى فى جنوب السودان، وكان ذلك ضد مصلحة السودانين، إلا أنه خلال وبعد الحرب العالمية الثانية بدأ ممثلو الحركة الوطنية يطالبون بدور أوسع فى إدارة شئون بلادهم، فقام مؤتمر الخريجين سنة ١٩٤٢ - كما سبق أن أشرنا - الذى أبدى انشغاله بأحوال السودان، فطالب السلطات البريطانية بتغيير سياساتها - فى نواحي شتى - بما فى ذلك علاقة الجنوب بالشمال، وقد ظهور أثر هذا الموقف الوطنى بعد ذلك، ففي عام ١٩٤٤ ذكر السكرتير الإدارى لحكومة السودان السير دوجلاس نيو بولد أمام مجلس الحاكم العام العديد من الأسباب التى تدعو لضرورة اتباع سياسة أكثر إيجابية فى الجنوب فى ضوء التطورات الداخلية والخارجية للسودان، وقد وجه الحاكم العام رسالة إلى المندوب الثانى البريطانى فى مصر تضمنت ثلاث احتمالات لمستقبل جنوب السودان : (أ) دمج مع شمال السودان . (ب) أو دمج مع دول أفريقيا الشرقية . (ج) أو دمج جزء منه مع شمال السودان، والجزء الآخر مع دول أفريقيا الشرقية ^(٨٣).

وعلى كل حال بدأ الإداريون الإنجليز يغيرون أسلوبهم بدون أن يغيروا أهدافهم، وعندما وثقوا بأن الجنوبيين قد كونوا بالفعل وجودا لغويا وثقافيا جديدا إزاء الشمال على المستوى اللغوى (الإنجليزية واللغات المحلية فى مواجهة العربية)، وعلى المستوى الدينى (المسيحية أو حتى الوثنية فى مواجهة الإسلام) قبلوا - حتى ولو مضطرين بسبب الموقف الوطنى الشمالى - فتح النوافذ بين الشمال والجنوب، لأن الاختلافات الثقافية والدينية أصبحت مانعا بديلا لقانون المناطق المقفلة . لقد حلت السدود اللغوية والثقافية وحتى النفسية محل القوانين الإدارية والقوانين العازلة، لقد نجح الإداريون الإنجليز إلى حد كبير فى زرع الغم الاختلاف والصراع الثقافى بين أبناء البلد الواحد فى الشمال والجنوب، بل وحتى الاختلاف والصراع الثقافى والدينى بين الجنوبيين وإخوانهم الجنوبيين كآثر لاختلاف المذاهب المسيحية التى اعتنقوها والثقافة التى تشربوها، ولقد أصبح للمتعلمين من أبناء الجنوب المتحدثين بالإنجليزية الرأى والمشورة فى شئون الجنوب، وتحديد مستقبله السياسى مما ظهر بعد ذلك فى مؤتمر جوبا الذى انعقد ١٩٤٧، لمناقشة مستقبل الجنوب السياسى، أو فى الجمعية التشريعية المكونة ١٩٤٨؛ حيث كان فيها ممثلو الجنوب من متقضى الإرساليات التبشيرية، أو فى

التمرد الذي ظهر فيه أثر وعوامل الخلاف، وفعل الصراع الثقافي بين الشمال والجنوب فيما بعد منذ سنة ١٩٥٥.

ولقد أصبحت مشكلة جنوب السودان واحدة من أهم البنود الأساسية في سياسات الإدارة العامة لحكومة الخرطوم بعد الاستقلال، ثم شكلت عنصرا مهما في جميع مبادئ الأحزاب السياسية في الشمال والجنوب من اليمين إلى اليسار^(٨٤).

ويرى منصور خالد وهو من المفكرين السياسيين الثقافت في شئون السودان أن الأحزاب الشمالية في معالجتها لقضية الجنوب خاصة حزب الجبهة الإسلامية قد اعتبرت أن قضية الجنوب لا تحل إلا عبر تعريب وأسلمة أهل ذلك الإقليم، واعتبروا أن القطاع المنقف في الجنوب هو مصدر قلق دائم لأي استقرار في السودان الشمالي والجنوبي على السواء، لأنهم تربوا في أحضان الكنيسة، علما بأن ما حدث أصبح واقعا لا بد من التعامل معه عبر أسلوب جديد يستوعب عوامل التغيير، أسلوب لا يمانع من حكم ذاتي للسودان الجنوبي في إطار المصلحة الوطنية للسودان ككل مع الاعتراف بالتمايز الثقافي، ومن وجهة نظر منصور خالد أن الاختلاف الثقافي كان موجودا بالفعل بين الشمال والجنوب، وأن الاستعمار البريطاني وجمعيات التبشير قد وسعت حجم الاختلاف وعمقته، كما يرى أيضا أن نظرة الشماليين لأهل الجنوب لم تخل من العنصرية^(٨٥)، وهذا الرأي ليس بعيدا عن الحقيقة.

والواقع أن العنصرية قد آن الأوان لتجاوزها، وحل مشاكل الجنوب لا يتأتى إلا عبر قراءة الواقع، ومعايشته بشجاعة وأمانة وموضوعية، وعبر الاعتراف بمصالح الجنوبيين والشماليين، بل والاعتراف بمصالح القوى المنتمية لحوض النيل، في إطار المصالح المشتركة التي تخدم الوحدات المجتمعية السودانية المحلية، لا تلك المصالح التي تخدم التجمعات المنعزلة المتحالفة مع القوى الخارجية التي تهدف إلى تدمير الجميع في سبيل مصالحها فقط .

هوامش البحث:

(١) محمد عمر بشير، جنوب السودان، ت: أسعد حليم، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر،

القاهرة، ١٩٧١، ص ١٩ - ٢٠ .

(٢) المرجع نفسه، ص ٣١ - ٣٢ .

(٣) زكي البحيري ، جهود مصر في كشف قارة أفريقيا في عهد الخديوي إسماعيل ١٨٦٣ -

١٨٧٩، بحث غير منشور، ص ١ - ١٥ .

- (٤) محمد عمر بشير، مرجع سابق، ص ٣٥ - ٣٧ .
- (٥) Oliver Albino , The Sudan , A Southern View Point , London , 1970 , P.14 - 19 .
- (٦) محب الحجرى، الوادى الخالد، رحلة فى قلب أفريقيا، الجمعية المصرية للعلوم السياسية، القاهرة ١٩٨٥، ص ٧٦.
- (٧) محمد عمر بشير، المرجع السابق، ص ٦٥ - ٦٦ .
- (٨) مدثر عبد الرحيم : مشكلة جنوب السودان وطبيعتها وتطورها وأثر السياسة البريطانية فى تكوينها، الدار السودانية، الخرطوم، ١٩٧٠، ص ١٥ - ١٧ . جعفر على بخيت، الإدارة البريطانية والحركة الوطنية فى السودان ١٩١٩ - ١٩٣٩، ت: هنرى رياض، ط١، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧٢، ص ١٨٨ - ١٨٩ .
- (٩) محمد عمر بشير ، مرجع سابق، ص ٢٣ - ٢٤ . زكى البحيرى، التطور الاقتصادى والاجتماعى فى السودان، من الأزمة العالمية حتى الاستقلال ١٩٣٠ - ١٩٥٦، النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٣٣٦ - ٣٤٨ .
- (١٠) مدثر عبد الرحيم، مرجع سابق، ص ١٧ .
- (١١) Deng, Francis Mading Deng, Dynamics of Identification , A Basis for National Integration in the Sudan , Khartoum , 1973, pp. 30 - 33 .
- (١٢) زكى البحيرى، التطور الاقتصادى والاجتماعى فى السودان، ص ٢٤٢ - ٢٤٣ .
- (١٣) محمد عمر بشير، مرجع سابق، ص ٧٠ - ٧٢ .
- (١٤) محب المحجرى ، مرجع سابق ، ص ٥٦ - ٥٩ .
- (١٥) المكان نفسه .
- (١٦) نفسه .

- (١٧) محمد عمر بشير، مرجع سابق، ص ٦٩ .
- (١٨) محمد عبدالغنى سعودى، يونان لبيب رزق، محمد التابعى، مشكلة جنوب السودان، مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨١، ص ٦٥ - ٨٦ .
- (١٩) المرجع نفسه ، ص ٨١ - ٩١ .
- (٢٠) محمد عمر بشير، مرجع سابق، ص ٦٨ - ٧٠ .
- (٢١) محمد عبد الغنى سعودى، ويونان لبيب، محمد التابعى، مرجع سابق ص، ٩٠ - ٩١ .
- (٢٢) المرجع نفسه ، ص ٨٣ - ٨٥ .
- (٢٣) نفسه ، ص ٨٩ .
- (٢٤) محمد عمر بشير ، مرجع سابق ، ص ٦٥ - ٧٢ .
- (25) Deng, Francis Mading, OP. cit., pp. 13 - 33 .
- (26) مدثر عبد الرحيم، مرجع سابق، ص ٣٧ - ٤٠ .
- (27) السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ إلى ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣، وثائق، رئاسة مجلس الوزراء، جمهورية مصر العربية، صدرت في ٢٣ يوليو ١٩٥٣، ص ١١ .
- (28) MacMichael, H.A., The Sudan, Ernest Benn Limited, London, 1954. P.107.
- (29) Mc.Corqudal and co. (edited) , OP. cit., Laws of the Sudan , P. 104 108.
- دار الوثائق القومية بالقلعة ، مجلس الوزراء ، المحفظة رقم ٣
- Deng, Francis Meding, OP. cit, P. 32 .
- (30) I bid , P. 150
- (31) I bid, P. 151.
- (32) Oliver , Albino, op. Cit., PP. 19 - 20.

- دار الوثائق القومية بالقلعة ، ملفات رئاسة مجلس الوزراء محفوظة رقم (٣).

(٣٢) محمد عمر بشير، مرجع سابق، ص ٨٨-٩١.

N.R.O.S. South 1/18/68 CS I.C.I Strictly Confidenal Memorandum, 25th, Jan, 1930.

(٣٤) محمد عبدالغنى سعودى، ويونان لبيب، مرجع سابق، ص ٨٧-٩٨

(٣٥) المكان نفسه.

(٣٦) المرجع نفسه ، ص ١٠٢-١٠٤

(٣٧) نص مذكرة السكرتير الإدارى (وزير الداخلية) لحكومة السودان، فى ٢٥ يناير ١٩٣٠،

ملحق (١) فى كتاب محمد عمر بشير، مرجع سابق، ص ١٨٣ - ١٨٥ .

(٣٨) المصدر نفسه، ص ١٨٤ - ١٨٨ .

(39) C.R.O.S. South, 1/18/68 cs I.C.I. Strictly Confidential Memorandum
25th, Jan., 1930.

(40) Loc. cit .

(41) Loc. cit.

(42) N.R.O.S. South, 1/18/166 Strictly Confidemtial, The Governor of
Wau 3 rd Feb., 1930 .

(٤٣) محمد عمر بشير، مرجع سابق، ص ١٠١ - ١٠٣ .

(44) N.R.O.S. South 1/18/172 Addressed to Mr. Emanuil Iagotis Adent
of Messers Popontridies at Raga Agent of Sheikh Amin EL- Tyib
at Raga 1st Jan., 1935 .

(45) N.R.O.S. South, 1/18/68 cs I.C.I Strictly Confidential Memorandum
25th, Jan., 1930.

- (46) N.R.O.S. South, 1/18/173 Southern Policy Pay of Locally Recruited S. Wau. 9 June. 1930
- (47) F.O. 407 / 217 / Inc. in No. 148, Sis John Maffey to Mr. R.I. Campbell. April 24, 1933.
- 218 / Inc. in no. 136, Sir S. Symes to Sir M. Lompson, April 14, 1934
 - 221 Inc. in No. 171, Sir S. Symes to Sir M. Lampson. M. Lampson, March, 13, 1936.
- (48) F.O. 407 / 217 / Inc. in No. 148, Sis John Maffey to Mr. R.I. Campbell. April 24, 1933.
- 218 / Inc. in no. 136, Sir S. Symes to Sir M. Lompson, April 14, 1934.
 - 221 Inc. in No. 171 , Sir S. Symes to Sir M. Lampson , March, 13, 1936 .
- محمد عمر بشير ، تطور التعليم في السودان ، ص ٢٤٢ .
- (49) F.O. 407 / 217 / Inc. in No. 148, Sis John Maffey to Mr. R.I. Campbell. April 24, 1933.
- 221 Inc. in No. 177 , Sir S. Symes to Sir M. Lampson , March, 31, 1936
- (50) N.R.O.S. South, 1/18/68 cs I.C.I. Strictly Confidential Memorandum Jan., 1930.

ومحمد عمر بشير ، جنوب السودان.

(51) N.R.O.S. South, 1/18/68 cs I.C.I. Confidential Southern Policy Local Natives as Traders, 10 th June, 1930 .

(52) مدثر عبدالرحيم ، مشكلة جنوب السودان ، ص ٥٤

محمد عمر بشير ، جنوب السودان ، ص ٩١ - ٩٥ .

(53) F.O. 407/213/Inc in No.181, Sir Maffey To Sir P.Loraine ,April,14,1931

407/217/Inc.in No .148,Sir Maffey to Sir R.I. Campbell, April24,1933

407/219/Inc.in No .166,Sir S.Symes to Sir M.Lampson,March,31,1936.

(54) محمد عمر بشير ، جنوب السودان ، ص ٩٨ - ٩٩ .

(55) سليمان محمد سليمان : الزاندى ، المطبعة العالمية بالقاهرة ، بدون تاريخ ص ٥٩ - ٦١ .

(56) محب المحجرى، مرجع سابق، ص ٧٢ - ٧٤ .

(57) نفسه، ص ١٩ - ٢٠ .

(58) أحمد دياب، تطور الحركة الوطنية فى السودان، ص ٣٤٧ - ٣٤٨ .

(59) محمد صبيح، كنت فى السودان، دار الثقافة العامة، القاهرة، ١٩٤٦ ، ص ٧٦ - ٧٧ .

(60) المرجع نفسه ، ص ٧٨ - ٨٨ .

(61) نفسه ، ص ٧٩ .

(62) نفسه، ص ٥٨ .

(63) نفسه، ص ٥٧ .

(64) نفسه، ص ٥٦ .

(65) نفس المرجع ، ص ٥٨ - ٦٠ .

(66) Albino,Oliver ,the Suden ,Asouthern ,Vien Point ,oxford University press, London , 1970,P.25.

- ومدثر عبد الرحيم ، الإمبريالية والقومية في السودان ، ص ١٤٨-١٥٠
- (٦٧) زكى البحيرى ، الحركة الديمقراطية في السودان، ١٩٤٣-١٩٨٥، دارنهضة الشرق بجامعة القاهرة ١٩٩٠، ص ٥٨-٥٩.
- (٦٨) مذكرة : بشأن السياسة تجاه الجنوب الصادرة عن وزير الداخلية مستر روبرسون في ١٦ ديسمبر ١٩٤٦ موجهة إلى الوزراء والمديرين المختصين، وخاصة حكام المديريات الجنوبية، ملحق (٢) كتاب محمد عمر بشير، جنوب السودان، ص ١٩١ - ١٩٤.
- (٦٩) موقف مفتش إقليم رومبك من السياسة المقترحة من لدن وزير الداخلية ١٩٤٦، مؤرخ في ٢٩ يناير ١٩٤٧، ملحق (٦)، محمد عمر بشير، جنوب السودان، ص ٢٠٨-٢١٠.
- (٧٠) موقف نائب حاكم بحر الغزال من السياسة المقترحة للجنوب في عام ١٩٤٦، ملحق (٧) محمد عمر بشير، جنوب السودان، ص ٢١١-٢١٤
- (٧١) مدثر عبد الرحيم، مشكلة جنوب السودان، ص ٦٦-٦٧.
- موقف حاكم المديرية الاستوائية من السياسة المقترحة للجنوب (١٩٤٦ مؤرخ في ٢٣ ديسمبر ١٩٤٦)، ملحق (٣) محمد عمر بشير، جنوب السودان، ١٩٧-١٩٨.
- (٧٢) موقف ج.ح. ويلسون من السياسة المقترحة للجنوب ١٩٤٦، رسالة مؤرخة بـ ٢ يناير ١٩٤٧، محمد عمر بشير، المصدر نفسه، ملحق (٤)، ص ١٩٩-٢٠٠.
- (٧٣) موقف ت. أوين من السياسة المقترحة للجنوب (١٩٤٦)، رسالة مؤرخة بـ ٥ يناير ١٩٤٧، موجهة إلى حاكم المديرية الاستوائية، ملحق (٥) محمد عمر بشير جنوب السودان ص ٢٠٣-٢٠٧.
- (٧٤) محمد عمر بشير، جنوب السودان، مرجع سابق، ص ١١٤-١١٦ .
- (٧٥) زكى البحيرى، التطور الاقتصادى والاجتماعى في السودان، مرجع سابق، ص ٤٠٩.

(٧٦) أعمال مؤتمر جوبا لدراسة التطور السياسى فى جنوب السودان المنعقد فى ١٧ يونيه ١٩٤٧ برئاسة وزير الداخلية فى السودان، ملحق (٩) محمد عمر بشير، جنوب السودان،

ص ٢١٧ - ٢٢٠ .

(٧٧) نفسه، ص ٢٤٠ .

(٧٨) نفسه ، ص ٢٤٣ .

(٧٩) نفسه ، ص ٢٤٤ .

(٨٠) محب المحجرى ، مرجع سابق ، ص ٥٩ - ٦٢ .

(٨١) المرجع نفسه ، ص ٢٤٤ .

(٨٢) محمد عمر بشير ، مرجع سابق ، ص ٢٠٣ - ٢٠٤ .

(٨٣) المرجع نفسه، ص ١١٣ - ١١٥ .

(٨٤) لمزيد من التفاصيل، د. زكى البخيرى ، الحركة الديمقراطية فى السودان ، ص ٣٧٤ -

٣٨٥ .

(٨٥) منصور خالد، النخبة السودانية وامان الفشل، ط١، دار الأمين، القاهرة ، ١٩٩٣، ص ٣٠٦ -

٣٠٨

ثبت المصادر والمراجع :

الوثائق الأجنبية :

أ - مجموعة وثائق خاصة بدار الوثائق المركزية بالخرطوم، التى كان اسمها Central Record Office of the Sudan (سنة ١٩٨٠) واختصارها C.R.O.S. ثم تغير اسم الدار إلى National Record Office of the Sudan واختصارها N.R.O.S. (١٩٨٣) ، وسوف نستخدم فى الهوامش الاسم الأخير للدار .

- South , 1/18/68, Cs I.C.I Strictly Confidential Memorandum 25th , Jan ., 1930.

- South, 1/18/166 Strictly Confidential , The Governor of Wau 3rd , Feb ., 1930 .

- South, 1/18/ 172 Addressed to Mr. Emanuil Lagotis , Agent of Messers Popontridies at Raga Agent of Sheikh Amin EL. Tyib at Raga , 1st Jan ., 1935.
- South, 1/18/ 173 Southern Policy Pay of Locally recruited Staff . Wau, 9 June, 193.
- ب- مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية: (غير المنشورة).
- F.O. 407. /217/ Inc. in No. 148, Sir John Moffey to Mr. R.I. Campbell. April 24, 1933
- 2/8/ Inc. in No . 136 , Sir S. Symes to Sir M. Lampson , April 14, 1934.
- 221/ Inc. in No. 177 , Sir S. Symes to Sir M. Lampson , March 31, 1936 .
- Mc .Corqudal and Co. (edited),O P. Cit ,Laws Of the Sudan 1925.

الوثائق العربية:

- وثائق غير منشورة :

- ١- دار الوثائق القومية بالقلة، ملف رئاسة مجلس الوزراء، محفظة رقم (٣) .
- ٢- السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ إلى ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣، وثائق رئاسة مجلس الوزراء، جمهورية مصر، صدرت في ٢٣ يوليو ١٩٥٣ .
- ٣- وثائق منشورة :-
- مذكرة بشأن السياسة تجاه الجنوب، عن وزير الداخلية بحكومة السودان في ٢٥ يناير ١٩٣٠ . ملحق (١) محمد عمر بشير، ص ١٨٣ .
- مذكرة بشأن السياسة تجاه الجنوب، عن وزير الداخلية في ١٦ ديسمبر ١٩٤٦ . ملحق (٢) بشير، ص ١٩١ .
- موقف حاكم المديرية الاستوائية من السياسة المقترحة للجنوب عام ١٩٤٦، رسالة مؤرخة في ٢٣ ديسمبر ١٩٤٦، بشير ملحق (٣) ص ١٩٦ .
- موقف ج.ه.ت . ويلسون (مفتش مركز نهر جور) من السياسة المقترحة للجنوب عام ١٩٤٦ . رسالة مؤرخة في ٢ يناير ١٩٤٧، بشير ملحق (٤) ، ص ١٩٩ .

- موقف ت.ر.هـ. أوين، من السياسة المقترحة للجنوب عام ١٩٤٦، رسالة مؤرخة فى ٥ يناير ١٩٤٧، بشير، ملحق (٥)، ص ٢٠٣ .
- موقف مفتشى إقليم رومبك من السياسة المقترحة للجنوب عام ١٩٤٦ رسالة صادرة فى رومبك فى ٢٩ يناير ١٩٤٧، ملحق (٦)، بشير، ص ٢٠٨ .
- أعمال مؤتمر جوبا لدراسة التطور السياسى فى جنوب السودان فى ١٧ يونية ١٩٤٧، ملحق (٩) بشير، ص ٢١٧ .

المراجع والكتب والبحوث :

- ١- أحمد دياب، تطور الحركة الوطنية فى السودان، ١٩٣٨/١٩٥٣، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، ١٩٨٤ .
- ٢- جعفر على بخيت، الإدارة البريطانية والحركة الوطنية فى السودان، ١٩١٩ - ١٩٣٩، ترجمة هنرى رياض، ط١، دار الثقافة، بيروت ١٩٧٢ .
- ٣- زكى البحيرى، جهود مصر فى كشف قارة أفريقيا فى عهد الخديوى اسماعيل ١٨٦٣ - ١٨٧٩، بحث تحت النشر .
- ٤- زكى البحيرى، التطور الاقتصادى والاجتماعى فى السودان، من الأزمة العالمية حتى الاستقلال ١٩٣٠ - ١٩٥٦، النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٨٧ .
- ٥- زكى البحيرى، الحركة الديمقراطية فى السودان، دار نهضة الشرق بجامعة القاهرة، ١٩٩٦ .
- ٦- سليمان محمد سليمان، الزاندى، المطبعة العالمية، القاهرة، (د.ت) .
- ٧- عبد القادر إسماعيل، مشكلة جنوب السودان، دور الاحزاب السياسية ١٩٤٧-١٩٧٢، القاهرة ٢٠٠٢ .
- ٨- محب المحجرى، الوادى الخالد، رحلة فى قلب أفريقيا، الجمعية المصرية للعلوم السياسية، القاهرة ١٩٥٨ .
- ٩- مدثر عبد الرحيم، مشكلة جنوب السودان، وطبيعتها وتطورها وأثر السياسة البريطانية فى تكوينها، الدار السودانية، الخرطوم ١٩٧٠ .
- ١٠ - مدثر عبد الرحيم، الإمبريالية والقومية فى السودان .
- ١١- محمد جيد الغنى سعودى، يونان لبيب رزق، محمد التابعى، مشكلة جنوب السودان، مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨١ .

- ١٢- محمد عمر بشير، تطور التعليم في السودان، ١٨٩٨ - ١٩٥٦، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧٠ .
- ١٣- محمد عمر بشير، جنوب السودان، دراسة لأسباب النزاع ترجمة أسعد حليم، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧١ .
- ١٤ - منصور خالد، النخبة السودانية وادمان الفشل، ط ١، دار الأمين، القاهرة، ١٩٩٣ .
- 15- Albino , Oliver , The Sudan , A Southern View Point, Oxford Un. Press, London, 1971 .
- 16- Deng, Francis Mading , Dynamics of Identification , A Basis of National Integration in the Sudan , Khartoum Un, Press, 1973.
- 17- McMichael, H.A., The Sudan ,the Ernest Been Limited , London , 1954 .

